مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 22 /حزيران/2025
المجلد(6)- العدد(2)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

التطورات السياسية الداخلية في فرنسا خلال عهد شارل ديغول 1958 –1968

الباحثة: زينب مرعد صبيح أ.د. ايناس سعدي عبد الله
كلية الآداب – الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: ديغول، الدستور، فرنسا، الجزائر، الانتخابات

الملخص:

ان غاية البحث هو تسليط الضوء على التطورات السياسية في فرنسا خلال المدة بين 1958-1968، وهي مرحلة حاسمة شهدت تأسيس الجمهورية الخامسة وإعادة صياغة النظام السياسي الفرنسي. إذ عمل ديغول على تشكيل حكومة جديدة من خلال منحه صلاحيات استثنائية اهمها اعاده صياغة الدستور، واستخدام حالة الطوارئ في حال تعرض البلاد لأي خطر، والسيطرة على السلطة التنفيذية، إذ أدى هذا الإصلاح إلى ترسيخ نظام سياسي مستقر، كان له تأثير حاسم على الحياة السياسية الفرنسية، خاصة فيما يتعلق بضعف الأحزاب المعارضة مثل الأحزاب اليسارية والشيوعية. وفيما يخص ازمة الجزائر، تمكن ديغول من التفاوض مع الجزائريين مما أدى إلى توقيع اتفاقية إيفيان عام 1962، التي أسفرت عن انهاء الحرب واعلان استقلال الجزائر. كما شهدت هذه المرحلة تعديلاً انتخابيًا مهمًا، إذ اقترح ديغول تعديلًا دستوريًا يقضي بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر بدلاً من الانتخاب عبر هيئة انتخابية، وأصر على تمريره عن طريق استفتاء شعبي. إذ تم اعتماد هذا التغيير بالفعل عام 1965، مما عزز موقع رئيس الدولة وأضفى شرعية شعبية مباشرة على منصبه.

أهمية البحث.

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي الحديث لفرنسا، تمثلت في صعود شارل ديغول إلى السلطة وتأسيس الجمهورية الخامسة بين عامي 1958 و1968. خلال هذه المدة، لم يشهد النظام السياسي الفرنسي مجرد انتقال شكلي في بنية الدولة، بل إعادة صياغة جذرية للعلاقة بين السلطات، إذ منح الدستور الجديد صلاحيات استثنائية لرئيس الجمهورية، ما أدى إلى تكريس نظام شبه رئاسي تجاوز إشكالات الجمهورية الرابعة التي عانت من عدم الاستقرار. كما يتّضح أهمية البحث من خلال تناوله لمحطات حاسمة كأزمة الجزائر، التي شكّلت أحد أعقد التحديات في تاريخ فرنسا المعاصر، وتمكّن ديغول

من إدارتها بشكل أدى إلى إنهاء الاستعمار الفرنسي وإعلان استقلال الجزائر. فضلاً عن ذلك، فإن التعديلات الدستورية التي أقرّها ديغول – ولا سيما إدخال مبدأ الاقتراع العام المباشر لانتخاب الرئيس – شكّلت تحوّلًا جوهريًا في مفهوم الشرعية السياسية داخل النظام الجمهوري الفرنسي، وأسست لنمط جديد في التمثيل السياسي والسلطة التنفيذية ظلّ تأثيره ممتدًا إلى ما بعد نهاية عهده. ومن هنا، فإن الدراسة لا تسلط الضوء على شخصية ديغول بوصفه زعيمًا تاريخيًا فحسب، بل تضع القارئ أمام فهم عميق للتحوّلات البنيوية في النظام السياسي الفرنسي خلال عقد حاسم من القرن العشرين.

منهجية البحث:

ارتكز البحث على مصادر أولية وثانوية تمثّلت في الوثائق الرسمية، والخطب، والمذكرات، إلى جانب الدراسات الأكاديمية الحديثة التي تناولت مرحلة ديغول من منظور سياسي ودستوري. وتم تقسيم البحث إلى مباحث متسلسلة زمنيًا ومنهجيًا تتيح للقارئ متابعة تطور الأحداث وفهم طبيعة التحولات في ضوء السياقات الداخلية في فرنسا.

المقدمة:

دخلت فرنسا في مرحلة من التدهور السياسي عقب الحرب العالمية الثانية، وسقوط حكومة فيشي عام 1944، لذا عملت على النهوض بالواقع السياسي من خلال تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية تحت قيادة شارل ديغول[1]، وكان الهدف الأساسي للحكومة المؤقتة هو استعادة سيادة الدولة وتنظيم الأمور السياسية، فضلاً عن العمل على إعداد دستور جديد يعكس التغيرات التي فرضتها الحرب. في عام 1946، تم اعتماد دستور الجمهورية الرابعة، الذي أسس لنظام برلماني حيث فُصلت السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية، مع تعزيز دور الجمعية الوطنية كسلطة تشريعية قوية. غير أن هذا النظام عانى من ضعف في بنيته السياسية، وفشل في تحقيق الاستقرار، إذ تميزت الجمهورية الرابعة بكثرة تغيّر الحكومات، ما عكس الانقسامات الحادة بين القوى السياسية. أما على الصعيد الخارجي، فقد ساهمت حرب الجزائر، التي اندلعت عام 1954، في إنهاك الدولة الفرنسية نتيجة الصراع الطويل مع حركة التحرر الجزائرية. وازدادت حدة الانقسامات داخل المجتمع الفرنسي، في ظل الضغوط المتزايدة من قِبل الجيش الفرنسي في الجزائر، الذي طالب بعودة ديغول إلى الحكم، نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في احتواء الأزمة. وفي السياق نفسه، شكّلت الهزيمة في معركة (ديان بيان فو) (Dien Bien Phu) في الهند الصينية عام 1954 ضربة موجعة للجمهورية الرابعة، وزادت

من أعبائها. كل هذه العوامل أسهمت في انهيار النظام في مايو 1958، مما مهد الطريق لعودة الجنرال ديغول وتأسيس الجمهورية الخامسة بنظام رئاسي يعزّز من صلاحيات رئيس الدولة.[2]

المبحث الأول: التأسيس الدستوري والسياسي للجمهورية الخامسة(1958)

-تأسيس الجمهورية الخامسة.

انهارت الجمهورية الفرنسية الرابعة(1946-1958) نتيجة عجزها عن الحفاظ على النظام السياسي في مواجهة الضغوط الناتجة عن حرب الجزائر وإنهاء الاستعمار، وتباين الظروف السياسية نتج عنها عدم استقرار الحكومة في باريس، الأمر الذي أدى إلى زعزعة النظام خاصة مع تغيير واحد وعشرين حكومة خلال أثني عشر عاماً، فضلاً عن التضخم الاقتصادي وازدياد اعداد البطالة امراً أدى الى اتساع الاستياء الشعبي في فرنسا من جهة ثالثة[3].

بحلول عام 1958، سعى بيير **فليملين**(Pierre Pflimlin)[4] من الحزب الديمقراطي المسيحي للحصول على الثقة لتولي منصب رئيس الوزراء. خلال جلسة في قصر بوربون، تم الإعلان عن أحداث الجزائر، مما أثار مخاوف العديد من النواب من احتمال وقوع تمرد عسكري. ومع ذلك، حصل فليلميين على الثقة من أغلبية برلمانية وتولى منصب رئاسة الوزراء في 13 أيار. في اليوم ذاته أصبح الوضع في الجزائر غير مستقر، حيث حاول رئيس الوزراء بيير فليلميين إيجاد حل سياسي، لكنه أغضب المستوطنين الفرنسيين في الجزائر. مما أدى الى حدوث انقلاب عسكري في الجزائر وفرنسا نتيجة الفشل الحكومي في التعامل مع الأزمة. وبعد ان وصل شارل ديغول(Charles de Gaulle) إلى باريس، أدرك بتفاقم الأوضاع، الأمر الذي دفعه الى التصريح في مؤتمر صحفي عُقد في 19 ايار، أكد فيه أنه تحت تصرف البلاد. وبينما كان صحفي يُعرب عن مخاوف البعض ممن خشوا أن ينتهك الحريات المدنية، ردّ ديغول قائلًا: "هل فعلتُ ذلك من قبل؟ بل على العكس، لقد أعدتُ إرساء هذه الحريات بعد أن اختفت. من يُصدّق أنني، في سن السابعة والستين، سأبدأ مسيرتي كديكتاتور؟"[5]. وظلت الأوساط الرسمية في باريس حريصة على استمرار عمل الوزارة والبرلمان. وحدد المجلسان الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ السلطات الخاصة الممنوحة للحكومة منها مشروع إصلاح الدستور. ومع ذلك، بدأت أحزاب اليمين والوسط تعبر عن قلقها من برنامج ديغول، في حين تولت أحزاب اليسار الدفاع عن الجمهورية. وفي 21 أيار، أعلن جورج بومبيدو (Georges Pompidou)[6] دعمه للجنرال ديغول، قائلاً: "أنا أقف إلى جانب الرئيس ديغول"[7]، مؤيداً توليه الحكم. وبحلول 26 أيار، طلب الرئيس ديغول مقابلة بيير فليملين في منزل صديقه فليكيس برونو في سان كلو لمناقشة بعض القضايا

المتعلقة بالوضع المتأزم لان استقالته أصبحت قريبة. وفي اليوم التالي، أصدر ديغول تصريحًا أعلن فيه قائلاً: "لقد اتخذت الإجراءات النظامية اللازمة لتأليف حكومة جمهورية قادرة على ضمان وحدة البلاد واستقلالها. لذلك، لا يمكنني قبول أي تصرف من شأنه تعريض النظام العام للخطر." على إثر ذلك تصاعدت الضغوط داخل فرنسا، مما أدى إلى استقالة **فليملين في 28 أيار**[8].

طلب الرئيس رينيه كوتي (René Coty) من الجنرال شارل ديغول تشكيل حكومة جديدة، في ظل الأزمة السياسية التي كانت تمر بها الجمهورية الرابعة. غير أن ديغول لم يُبدِ موافقته الفورية، بل اشترط الحصول على صلاحيات استثنائية، واتخاذ إجراءات محددة دون التنازل عنها، كشرط مسبق لتولي رئاسة مجلس الوزراء. فاستجاب الرئيس كوتي لهذا الشرط، وطلب من ديغول مقابلة رئيسي المجلسين التشريعيين، وهما أندريه لوتروكير(André Le Troquer)[9] رئيس الجمعية الوطنية، وغاستون مونيرفيل(Gaston Monnerville)[10] رئيس مجلس الشيوخ، وذلك بغرض تهيئة الظروف لتسليم السلطة إلى ديغول. إذ عُقد هذا اللقاء في ساعة متأخرة من مساء اليوم نفسه، في منزل فيليكيس برونو. وخلال الاجتماع، أعرب غاستون مونيرفيل عن موافقته المبدئية على فكرة تكليف ديغول، غير أنه اقترح ألا تتجاوز مدة الإصلاحات الاستثنائية ستة أشهر، على أن تشمل هذه الإصلاحات تعديل الدستور وإعلان حالة الطوارئ، بما يضمن للرئيس الجديد سلطات واسعة تشمل السيطرة على السلطة التنفيذية. أما أندريه لوتروكير، فقد أبدى قلقه من خطورة الانتقال السريع للسلطة، دون المرور بإجراءات دستورية أكثر وضوحاً. بعد انتهاء اللقاء، عاد ديغول إلى كولومبي. وفي اليوم التالي، 29 أيار، وجه الرئيس رينيه كوتي رسالة إلى المجلسين التشريعيين، أكد فيها ضرورة تغيير النظام السياسي القائم من أجل إنقاذ الدولة من الانحطاط المتفاقم. كما أثنى على شخصية شارل ديغول، الذي قاد الفرنسيين في أحلك لحظات تاريخهم لاستعادة حريتهم، مؤكداً أنه يحظى بإجماع وطني لمواجهة الدكتاتورية وإرساء أسس الجمهورية. إذ توافقت الأطراف المعنية على جملة من المبادئ التي اقترحها ديغول، من أبرزها: منحه صلاحيات استثنائية، وحل البرلمان، وإعداد دستور جديد تحت إشراف حكومته، ليُعرض لاحقاً على الاستفتاء الشعبي. وتقرر أن يتسلم شارل ديغول رسمياً السلطة من قبل الجمعية الوطنية في الأول من حزيران. في الوقت ذاته، بدأ النقاش في الأوساط السياسية حول ضرورة تشكيل حكومة قادرة على ضمان استقلال البلاد ووحدتها. وفي ذلك الحين، نظّمت القوى اليسارية مظاهرة ضخمة مناهضة للفاشية في باريس، شارك فيها ما يقارب 300,000 متظاهر،

احتجاجاً على ما اعتبروه عودة محتملة لحكم الفرد. وأمام تصاعد الضغط الشعبي، تردد الرئيس كوتي في مواجهة احتمالية التمرد، مما دفعه في اليوم نفسه (29 أيار) إلى توجيه رسالة ثانية إلى البرلمانيين، دعاهم فيها إلى الموافقة على تعيين ديغول لتشكيل حكومة تشمل أبرز الشخصيات السياسية، باستثناء الشيوعيين. إذ ضمت التشكيلة أربعة وزراء يمثلون الكتل السياسية الكبرى داخل الجمعية الوطنية، وهم: لويس جاكينوت(Louis Jacquinot)[11] عن المستقلين؛ فيليكس هوفويت بوانيي (Félix Houphouët-Boigny) عن تيار يسار الوسط؛ بيير فليملين (Pierre Pflimlin) عن الديمقراطيين؛ وغي موليه (Guy Mollet)[12] عن الاشتراكيين. وفي اليوم نفسه، قدّمت الجمعية الوطنية الفرنسية عدداً من المقترحات هي:

أولاً: معالجة الوضع في الجزائر ونظام الحكم في فرنسا وفق المقترحات التالية:

1. منح الحكومة الفرنسية سلطات طارئة للتعامل مع الوضع في الجزائر.
2. إقرار دستور جديد للجمهورية الفرنسية يُنشئ نظام حكم شبه رئاسي.
3. السماح بانتخاب رئيس الجمهورية عبر عملية انتخابية غير مباشرة بدلاً من الانتخاب المباشر من قبل الشعب.
4. منح رئيس الجمهورية صلاحيات أوسع، بما في ذلك القدرة على حل الجمعية الوطنية.
5. إنشاء مجلس الدولة لتقديم المشورة في الشؤون العامة[13].

ثانياً: منح ديغول، بصفته رئيساً للوزراء، صلاحيات كاملة لمدة ستة أشهر.

ثالثاً: تعديل المادة (90) من دستور 1946، من خلال منح الحكومة سلطة إعداد مشروع دستوري يُقدَّم للاستفتاء وإجراء تعديلات دستورية[14].

في 1 حزيران، تم التصويت على هذه المشاريع بأغلبية 329 صوتاً مقابل 224 صوتاً، مع امتناع 36 عضواً عن التصويت، وتم التصويت على المقترحات الثلاثة في 2 و3 حزيران[15].

-اعداد دستور1958 في فرنسا وتعديلاته.

في 3 حزيران 1958، مُنح ديغول سلطة إعداد دستور جديد ليُعرض على استفتاء شعبي، والذي ينص على:

1. الاقتراع العام هو المصدر الوحيد للسلطة، ويجب أن تنبثق منه السلطتان التشريعية والتنفيذية أو من هيئات منتخبة بناءً عليه.
2. يجب فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية بطريقة تضمن استقلال كل منهما ومسؤوليتهما الكاملة.

3. يجب أن تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان.
4. يجب ضمان استقلال السلطة القضائية لضمان حماية الحريات الأساسية كما وردت في ديباجة دستور 1946 وإعلان حقوق الإنسان.
5. يجب أن يسمح الدستور بتنظيم العلاقات بين الجمهورية والشعوب المرتبطة بها[16].

أشرف شارل ديغول بنفسه على إعداد الدستور الجديد، على الرغم من تدهور الأوضاع، ورفض أن يوكل هذه المهمة للمسؤولين الآخرين، لأنه كان يخطط منذ مدة طويلة لدستور تحتاجه فرنسا. لذلك، عقد ديغول اجتماعاً في فندق ماتينيون برئاسة ميشيل ديبري(Michel Debré)[17]، شارك فيه عدد من أعضاء مجلس الدولة وخبراء القانون الذين يمثلون وزراء الدولة، بهدف صياغة النصوص الأولية للدستور. تم إعداد هذه النصوص في 14 تموز وناقشت في 25 من نفس الشهر، وأطلق عليها اسم الكتاب الأحمر. اذ تم التركيز في هذه النصوص على تعزيز السلطة التنفيذية ومنح الرئيس صلاحيات استثنائية في حالة حدوث أزمة تهدد البلاد، بينما كان وزراء الدولة يدافعون عن النظام البرلماني[18].

عقدت اللجنة الاستشارية الدستورية، التي نص عليها قانون 3 حزيران 1958، اجتماعاتها في قصر "بالاي-رويال" برئاسة بول رينو (Paul Reynaud)[19]من 29 تموز إلى 14 أب. ضمت اللجنة 39 عضوًا، منهم 16 عضوًا من الجمعية الوطنية، من بينهم بوال أوساريس(Paul Aussaresses)، فيلبرت تسيرانانا(Philibert Tsiranana) ،وبيير هنري تيتجن(Pierre-Henri Teitgen) ، و10 أعضاء من مجلس الدولة، و13 شخصية حكومية. قامت اللجنة بتدقيق الدستور ومناقشته وتعديله لمدة أسبوعين [20]. مع التركيز على قضايا مثل عدم توافق المناصب الوزارية مع العضوية البرلمانية، أجرى الدستور تعديلًا على المادة (16) من الدستور، التي تنص على أنه في حال تعرض مؤسسات الجمهورية، أو استقلال الأمة، أو سلامة أراضيها، أو الوفاء بالتزاماتها الدولية، لتهديد خطير وفوري، ومع تعطيل الأداء السليم للسلطات العامة الدستورية، يحق لرئيس الجمهورية اتخاذ التدابير اللازمة التي تتطلبها هذه الظروف، بشرط التشاور رسميًا مع رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي البرلمان والمجلس الدستوري[21]. ويُعد مثالًا على تطبيق المادة (16) لجوء الرئيس شارل ديغول إلى إعلان حالة الطوارئ استنادًا إلى هذه المادة، إذ تم تفعيلها مرة واحدة فحسب خلال المدة من 23 نيسان إلى 29 أيلول 1961. جاء هذا القرار كرد فعل مباشر على محاولة انقلاب فاشلة قام بها عدد من الجنرالات الفرنسيين في الجزائر، اعتراضًا على سياسات الرئيس ديغول، وخاصة فيما يتعلق بنيته منح الجزائر حق تقرير المصير والاستقلال[22].

وتم قبول تعديلات اللجنة في هذا الشأن بعد تدقيق الدستور من قبل مجلس الوزراء في 3 أيلول، تم تقديمه للشعب الفرنسي في 4 أيلول 1958 في ساحة الجمهورية بباريس، وحظي بتأييد شعبي واسع. تم إقرار الدستور الفرنسي في 28 أيلول 1958 من خلال استفتاء عام، اذ صوت 17,668,790 لصالحه مقابل 4,624,511 ضده، وامتنع عن التصويت 4,006,614. وكان هدف الدستور الجديد هو تعزيز سلطة الحكومة في علاقتها مع البرلمان وتقليص من صلاحياته، مع انتخاب الرئيس عبر هيئة استفتاء عام وليس فحسب من قبل البرلمان[23].

تمت مراجعة الدستور الفرنسي في عام 1960 وفقاً للمادة 89 التي تنص: "يحق لرئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان اقتراح تعديل الدستور بناءً على اقتراح من رئيس الوزراء. يُدرس مشروع التعديل ويُصوت عليه من قبل البرلمان في صيغة موحدة، ثم يُعرض للاستفتاء الشعبي. لكن إذا قرر رئيس الجمهورية عرضه على البرلمان في مؤتمر، يُوافق على التعديل إذا حصل على أغلبية ثلاثة أخماس الأصوات. لا يجوز تعديل الدستور في حالات تهديد وحدة التراب الوطني أو تعديل الطابع الجمهوري للحكومة"، مما استدعى اقتراح تعديل دستوري على رئيس الجمهورية للموافقة ومناقشة التعديلات. شمل الباب الثاني عشر تعديل المادتين 85 و86 المتعلقة بالاتفاقيات والعلاقات بين فرنسا والدول الأعضاء. كانت المادة 86 تنص على عدم توافق الاستقلال مع عضوية الدول الأخرى، ولذلك ألغيت هذه المادة في القانون الدستوري الصادر في 4 حزيران 1960، مما سمح بتعديل أحكام الباب الثاني عشر من خلال عقد اتفاقيات متعددة الأطراف أو ثنائية. بعد تعديل المادة 86 من الدستور، قام فليكس هوفويت بوانيي ورفاقه في مجلس الوفاق بساحل العاج ودهومي في 3 حزيران 1960 بمطالبة الاستقلال قبل إبرام أي اتفاقية مع فرنسا. على عكس مالي ومدغشقر، اللتين وقعتا اتفاقيات تعاون مع فرنسا قبل منح الاستقلال. قبل الرئيس ديغول هذا الإجراء ومنح مالي حق الاستقلال. بعد التعديل، نصت المادة 86 على تحديد وضع كل دولة من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين الجمهورية الفرنسية والدول الأعضاء[24].

وكانت أهم التعديلات الدستورية تتم إما عن طريق الاستفتاء الشعبي أو عبر البرلمان. في 6 تشرين الثاني 1962، تم تعديل (المادتين 6 و7) من الدستور، اذ نص التعديل على انتخاب رئيس الجمهورية باعتباره صاحب السلطة العليا في الحكومة ويتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام. نتيجة لذلك، عندما جرت انتخابات 1962، فاز شارل ديغول بمنصب رئيس الجمهورية، مما منح الرئيس رؤساء حكومته حرية أكبر في اختيار زملائهم الوزاريين في حكومة ميشال دوبريه (8 كانون أول 1959 -4 نيسان 1962). إذ أُجري آخر تعديل للدستور في عام 1965 بموجب المادة 6

من الدستور الفرنسي، حيث أصبح من حق رئيس الجمهورية أن يُنتخب عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب في الانتخابات العامة. وكان لهذا التعديل دور مهم في تعزيز الديمقراطية في إطار النظام السياسي الفرنسي[25].

-نظام الحكم في فرنسا.

- **السلطة التنفيذية.**

نظام الحكم في فرنسا خلال عهد شارل ديغول كان مزيجًا من النظامين البرلماني والرئاسي، وهو ما يُشار إليه أحيانًا بـ"النظام المختلط" أو "النظام شبه الرئاسي" من قبل بعض الباحثين الفرنسيين. في الواقع، قاد شارل ديغول هذا النظام نحو الاقتراب أكثر من النظام الرئاسي الحديث عبر تعديلات دستورية. منذ عام 1962، أصبح رئيس االجمهورية يُنتخب مباشرة عبر نظام اقتراع من جولتين، وتكون مدة ولايته سبع سنوات دون قيود دستورية على إعادة انتخابه. رغم أن الدستور يخصص مساحة كبيرة لتحديد صلاحيات الرئيس[26]، إلا أن هناك أربع صلاحيات أساسية تشمل:

1. يمكن للرئيس حل البرلمان وفق(المادة 12).
2. يُكلف الرئيس رئيس الوزراء وفق (المادة 8).
3. يمكن للرئيس تفعيل صلاحيات الطوارئ التي تمنحه سلطة واسعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحل أزمة وفق (المادة 16).
4. يمكن للرئيس الدعوة إلى استفتاء بناءً على اقتراح من الحكومة أو من مجلسي البرلمان وفق (المادة 11).

ويتمتع رئيس الجمهورية أيضًا من حيث المبدأ بحق تعيين جميع المناصب المدنية والعسكرية. وتشمل هذه المناصب العليا، التي يتم تعيينها من قبل رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء، مثل مستشاري الدولة، والمستشارين الرئيسيين في محكمة الحسابات(الرقابة المالية)، والسفراء، والمحافظين، والممثلين في الخارج، ورؤساء الجامعات، ومديري الإدارات المركزية، ورؤساء الشركات الوطنية، والمدعين العامين لدى محكمة النقض ومحكمة الحسابات ومحكمة استئناف باريس. كما تشمل المناصب المهمة التي يتم تعيينها بمرسوم من رئيس الجمهورية دون تدخل مجلس الوزراء، مثل أعضاء مجلس الدولة[27].

- **السلطة التشريعية.**

يتميز النظام الفرنسي بوجود برلمان يتكون من ثلاث مجالس:

1. الجمعية الوطنية: تتألف من السياسيين والنواب الذين لا تقل أعمارهم عن 30 عامًا، يتم انتخابهم مباشرة من الشعب لمدة خمس سنوات. يتمتع هؤلاء النواب بجميع الحقوق السياسية والمدنية، على الرغم من أن الدستور منح الجمعية الوطنية صلاحيات تشريعية، إلا أنه حدّ من دورها في المبادرة بتقديم القوانين. كما تمارس الجمعية الوطنية دورًا رقابيًا على نشاط الحكومة، حيث يحق للنواب توجيه أسئلة شفهية أو كتابية إلى الوزراء، وتُنشَر الردود الرسمية للوزارات في الجريدة الرسمية، لتكون مرجعًا للمعارضة والجمهور العام. وعند طلب رئيس الوزراء، تقوم الجمعية الوطنية بالتصويت على الثقة في السياسات والبرنامج الحكومي، ويمكن أيضًا ربط هذا التصويت بمشاريع قوانين مثيرة للجدل. ويحق للجمعية الوطنية أن تبادر بالتصويت على حجب الثقة عن الحكومة، لكن يجب أن يلتزم هذا الاقتراح بشروط محددة. في حال صوتت الجمعية الوطنية لصالح حجب الثقة، يتعين على الحكومة تقديم استقالتها[28].
2. مجلس الشيوخ: يمثل مجلس الشيوخ الحكم المحلي ويمارس السيادة الوطنية نيابة عن الشعب. ويتم تجديد ثلث أعضائه كل ثلاث سنوات، ويُعتبر الحد الأدنى لعمر أعضائه 35 عامًا ضمانة لميوله المحافظة مقارنة بالجمعية الوطنية. يُنتخب أعضاء مجلس الشيوخ من خلال اقتراع عام وفقًا للدستور الفرنسي. يقوم بمراجعة القوانين التي تعرض عليه من الجمعية الوطنية، وفي حالة انعقاد جلسة مشتركة للبرلمان في قصر فرساي، يتم التصويت على التعديلات الدستورية [29]. يُنتخب رئيس البرلمان من قِبل أعضاء المجلس وفقًا للدستور الفرنسي، ويتمتع البرلمان بصلاحيات واسعة تشمل التشريع، المسائل المالية، والرقابة. ومع ذلك، سعى شارل ديغول إلى تقليص هذه الصلاحيات من خلال دستور عام 1958، الذي منح الرئيس سلطات تنفيذية واسعة، اذ أصبح مركز السلطة متمركزًا في يد الرئيس. تم إلغاء المادة 19 من الدستور التي كانت تتطلب مشاركة البرلمان مع رئيس الجمهورية في اتخاذ القرارات النهائية. ونتيجة لذلك، أصبح الرئيس يتمتع بصلاحيات تشمل تعيين رئيس الوزراء، إصدار القوانين، إبرام المعاهدات، وحل الجمعية الوطنية[30].
3. المجلس الدستوري: هو الهيئة المسؤولة عن ضمان توافق القوانين مع الدستور والتحقق من عدم تجاوز البرلمان لصلاحياته المحددة. يتكون المجلس من 9 أعضاء يتم

تعيينهم بالتناوب من قبل رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس الجمعية الوطنية مع تجديد ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات. تستمر ولاية أعضاء المجلس لمدة 9 سنوات، دون اشتراط معايير محددة للعمر أو المهنة[31].

المبحث الثاني: الحياة السياسية والحزبية في الجمهورية الخامسة

-الأحزاب السياسية في فرنسا.

تشكلت الأحزاب السياسية في فرنسا في القرن التاسع عشر، بعد تجربتي الولايات المتحدة وبريطانيا، مما أدى إلى زيادة انخراط المواطنين في المجال السياسي ومنحهم حق التصويت وتشكيل منظمات قادرة على تعبئة المواطنين. هذا التطور منح البرلمانيين واللجان المحلية دورًا أكبر أمام الأحزاب الحقيقية في مواجهة النشاط الانتخابي، مما أدى إلى ظهور تعددية حزبية في فرنسا. وعانت الجمهورية الرابعة من عدم الاستقرار بسبب تدخل الأحزاب في الحكومة وضعف السلطة التنفيذية. لكن عندما عاد شارل ديغول إلى السلطة في عام 1958، ظهرت أحزاب منافسة لسياساته، بما في ذلك الحزب الشيوعي والأحزاب اليسارية الاخرى. لذا قام شارل ديغول بإنشاء حركة "تجمع الشعب الفرنسي" بهدف ربطها بجميع الأحزاب الفرنسية باستثناء الحزب الشيوعي. وأكد دستور 1958 في مادته الرابعة على دور الأحزاب والجماعات السياسية في التعبير عن إرادة الناخبين وممارسة نشاطهم بحرية، مع الالتزام بمبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية[32]، ومن اهم الأحزاب الفرنسية:

أولاً: أحزاب اليمين.

1. الحزب الراديكالي(P.R)(Parti Radical).

تأسس الحزب في عام 1901 من خلال اندماج "الحزب الجمهوري الراديكالي" و"الحزب الاشتراكي الراديكالي"، وكان يُعد وريثًا للنظام الجمهوري، اذ ناضل من أجل الحريات الفردية والاقتراع العام، وكان معاديًا لرجال الدين. تحالف الحزب مع الأحزاب اليمينية والاشتراكية، وحتى مع الشيوعيين في إطار الجبهة الشعبية عام 1936[33]. تعرض الحزب لضعف كبير في عام 1944 نتيجة فقدان مصداقيته في الجمهورية الثالثة، ورغم تقلص قاعدته الانتخابية في الجمهورية الرابعة، إلا أنه استمر بتأدية دور أساسي في الحياة البرلمانية. وشارك الراديكاليون في جميع الحكومات تقريبًا وكانوا يمثلون الأغلبية. ومع ذلك، أدت الانقسامات الداخلية بين اليمين واليسار إلى تراجع الحزب، وفشلت محاولات التجديد التي قادها بيير منديس فرانس(Pierre Mendès France)[34] بين عامي 1955 و1957[35]. إذ شهد الحزب انشقاقًا عام 1956 بقيادة

أندريا موريس(احد أعضاء الحزب) بسبب الخلاف حول مسألة الجزائر، وبحلول عام 1958، انخفضت مكانة الحزب إلى مصاف الأحزاب الصغيرة، لكنه كان يسعى لاستعادة نفوذه من خلال دوره كحافز لإعادة توحيد الليبراليين السياسيين الفرنسيين. ومع ذلك، واجه الحزب تحديات كبيرة. إذ أن النظام الانتخابي المعتمد على الدوائر المحلية، الذي كان مدعومًا من قبل الراديكاليين، قد أصبح عقبة أمامهم. كما أن أعضاء البرلمان الراديكاليين كانوا يميلون إلى التركيز على دوائرهم الانتخابية الخاصة بدلاً من تعزيز تنظيم الحزب على المستوى الوطني. ورغم محاولة تنظيم الحزب في عام 1959، إلا أن الحزب الراديكالي ظل في حالة من الفوضى الجزئية. فقد عجز منديس فرانس عن فرض سيطرته على الحزب بعد توليه رئاسته، مما أظهر ضعف الروابط التنظيمية بين القيادة الوطنية والوحدات المحلية[36].

2. حزب الحركة الجمهورية الشعبية(M.R.P)(Mouvement républicain populaire).

تأسس الحزب في عام 1944 بقيادة موريس شومان(Maurice Schumann)، ويعود في جذوره إلى الحزب الديمقراطي المسيحي الذي نشأ عام 1924. شكّل الكاثوليك في فرنسا قاعدة دعم قوية لليمين السياسي. إذ سعى الحزب على تعزيز التقدم الاجتماعي والتواصل مع الطبقة العاملة، خاصة من خلال منظمات اجتماعية كاثوليكية مثل الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين(CFTC) وحركة الشباب العامل المسيحي(JOC)[37]. وعلى الرغم من أن الحزب اجتذب في البداية شريحة من الناخبين المحافظين، إلا أن توجهه الاجتماعي ساهم في تسهيل تعاونه مع الراديكاليين والاشتراكيين خلال مدة التحرير. ومع ذلك، بدأ تأثير الحزب في التراجع تدريجيًا، حيث فقد نصف ناخبيه بين عامي 1946 و1951. منذ عام 1951، ومع دخوله في تحالف مع المستقلين، اتجه الحزب نحو الليبرالية الاقتصادية، تماشياً مع توجهات حلفائه الجدد. ورغم ذلك، ظل البناء الأوروبي قضية مركزية لقادته. ومع تراجعه عن ارتباطه بالبنية الاجتماعية الكاثوليكية خسر الحزب جزءًا كبيرًا من قاعدته الشعبية، انخفض عدد أعضائه من 200,000 في عام 1946 إلى 40,000 بحلول عام 1957[38]. من أبرز أعضائه جورج بومبيدو كان من المؤيدين لانتخاب شارل ديغول عام 1958. ومع ذلك، أدى تراجع دعم الحزب في البرلمان إلى تقليص نفوذه. في البداية، كانت العلاقة بين شارل ديغول والحزب وثيقة، لكن هذه العلاقة بدأت تتدهور عندما تعاون شارل ديغول مع السوق الأوروبية المشتركة [39]، وهو ما قوبل برفض من قِبَل الديمقراطيين المسيحيين. أدى هذا الخلاف إلى استقالة الوزراء الديمقراطيين المسيحيين

من الحكومة، ومن بينهم بيير فليملين وموريس شومان، كما عارضوا الاستفتاء الذي دعا إليه شارل ديغول لانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام في عام 1962. فيما بعد، رشح الحزب جان ليكانو(Jean Lecanuet) لخوض الانتخابات الرئاسية عام 1965، اذ كان أحد المنافسين الرئيسيين لشارل ديغول، وحصل على 15.6% من الأصوات[40].

3. حزب تجمع الشعب الفرنسي(RPF)(Rassemblement du peuple français).

أسس شارل ديغول حزبًا عام 1947 بهدف معارضة دستور 1946 الذي أضعف من صلاحيات السلطة التنفيذية. لم يكن الحزب مقتصرًا على اليمين فحسب، بل ضم أيضًا اشتراكيين وراديكاليين، كما اتضح من خلال مشاركته في حكومة بيير منديس فرانس بين عامي 1954 و1955. وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي تلقاه الحزب من الناخبين اليمينيين وحزب الحركة الجمهورية الشعبيةMRP) ، إلا أن مجموعته البرلمانية بدأت تتفكك تدريجيًا، مما أدى إلى انشقاق فصيل "العمل الجمهوري والاجتما(ARS)" عن الحزب، الأمر الذي أسفر في نهاية المطاف عن انهيار الحزب في عام 1955[41].

4. الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة(U.N.R)(Union pour la nouvelle République).

تأسس الحزب في 1 تشرين أول 1958 عقب الاستفتاء على الدستور الجديد كخطوة لتوحيد جميع أنصار شارل ديغول الذين كانوا يحملون أفكارًا سياسية متقاربة لكنهم يفتقرون إلى كيان حزبي موحد. اذ شهد الحزب انضمام شخصيات بارزة مثل جاك شابان دلماس[42] (Jacques Chaban-Delmas) من "المركز الوطني للجمهوريين الاجتماعيين"، وجاك سوستيل (Jacques Soustelle)[43] من "الاتحاد من أجل التجديد الفرنسي"، فضلا عن بعض الشخصيات من "لجان العمال"، و"لجنة المعلومات والعمل الوطني للجزائر والصحراء"، وشكل هؤلاء القادة مع ميشيل دوبري(Michel Debré) وإدموند ميشليه(Edmond Michelet) وألبين شالاندون(Albin Chalandon)(نائب في البرلمان وممثل عن الحزب الجمهورية المستقل). إذ شكّل هؤلاء اللجنة المركزية الأولى التي ضمت 13 عضوًا. على الرغم من دعم ديغول الحماسي لهذه الحركة الجديدة، إلا أنه رفض تولي رئاسة الحزب بشكل قاطع، مؤكدًا على دوره كرئيس محايد فوق الأحزاب. ومع ذلك، لم يتردد في معارضة خطط جاك سوستيل لتولي رئاسة الحزب، بسبب إصرار الأخير على دمج الجزائر بشكل كامل في الدولة الفرنسية. بعد عدة مناقشات، وتم التخلي عن فكرة إنشاء منصب رئيس الحزب، واستبدل بمنصب الأمين العام. كان الحدث الحاسم في تغيير الاتجاه

السياسي للحزب جاء بعد اندماجه مع "الاتحاد الديمقراطي للعمل" في عام 1962. لذلك سعت هذه المجموعة إلى نشر افكار ديغول بين العمال بهدف توسيع قاعدة الحزب. وتزويد فرنسا ببنية اجتماعية تقلل من الفوارق الطبقية. ورغم محاولات قادة الحزب التأثير على البرنامج الاجتماعي لديغول، إلا أنهم حققوا نجاحًا محدودًا، خصوصًا بعد أحداث أيار 1968[44].

5. **الاتحاد الوطني للجمهوريين المستقلين(F.N.R.I)(Fédération Nationale des Républicains indépendants).**

تأسس الحزب في عام1966 بقيادة فاليري جيسكار ديستان(Valéry Giscard d'Estaing) ، وتميز بتوجهه **الليبرالي الوسطي** ودعمه لفكرة **التكامل الأوروبي**، اذ سعى إلى تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي وتقوية مكانة فرنسا داخله. وعلى الرغم من تأييده للسياسة **الديغولية**، فقد جمع الحزب مجموعة من المعتدلين بهدف دعم حزب الأغلبية الديغولية، **الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة(U.N.R)** ، الذي كان في الوقت نفسه حليفًا ومنافسًا له[45].

ثانياً: الاحزاب اليسارية.

1. **الحزب الاشتراكي-القسم الفرنسي الأممية للعمال(S.F.I.O)(Section française de l'Internationale ouvrière).**

تأسس الحزب في عام 1905 نتيجة اندماج الحزب الاشتراكي الفرنسي بقيادة جان جوريس(Jean Jaurès)[46]وحزب العمال بقياده جول جوسيد(Jules Guesde)[47] في بداياته، عانى الحزب من ضعف التأثير داخل أوساط الطبقة العاملة[48]. شارك الحزب في الحكومة اليسارية، اذ نجح ليون بلوم (Léon Blum)[49] في إقناع الحزب بإمكانية ممارسة السلطة من خلال تحالفات، بشرط أن يكون الحزب الأكبر في التحالف ويتولى قيادة الحكومة. تحقق هذا في عام 1936 مع انتصار الجبهة الشعبية في الانتخابات، مما سمح بتنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية كبيرة. ومع ذلك، أدت معارضة الأوساط الاقتصادية وبعض الأخطاء الإدارية إلى سقوط الحكومة في عام 1938. بعد انتهاء الحرب الحرب، عاد الحزب الاشتراكي إلى السلطة ضمن حكومات الأغلبية اليسارية التي تشكلت من حزب الحركة الجمهورية الشعبية، والحزب الاشتراكي، والشيوعيين، والتي اعتُبرت نوعًا من الجبهة الشعبية الجديدة. إذ دعم الحزب حكومة **بيير منديس فرانس** في عام 1955[50].

بعد انتخابات كانون الثاني 1956، أصبح الحزب الاشتراكي عنصرًا محوريًا في تشكيل الأغلبية البرلمانية. تولى غي موليه رئاسة الحزب، وقاد تحالفًا ضم حزب الحركة الجمهورية الشعبية،

والراديكاليين، وجزءًا من اليمين. وبعد انتخابات تشرين الثاني 1958، التي منحت اليمين الأغلبية البرلمانية، انتقل الحزب الاشتراكي إلى صفوف المعارضة، متعهدًا بأن تكون معارضته بناءة. إلا أن حدة المعارضة تصاعدت بشكل ملحوظ بدءًا من تشرين أول 1960[51].

2. الحزب الشيوعي الفرنسي(P.C.F)(Parti communiste français).

تأسس الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1920 نتيجة حدوث الانقسام بين الاشتراكيين والشيوعيين خلال مؤتمر تورز عام 1920، اذ انقسمت الحركة الاشتراكية إلى حزبين رئيسيين الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الاشتراكي الفرنسي(S.F.I.O) واختار غالبية الاشتراكيين الانضمام إلى الأممية الثالثة(الكومنترن) التي كانت تحت قيادة الاتحاد السوفييتي، هذا القرار أدى إلى تراجع كبير في قاعدة الحزب، حيث انخفض عدد الأعضاء من 118,000 في عام 1921 إلى 29,000 بحلول عام 1931. ومن ثم شهد الحزب انتعاشًا بفضل تشكيل **الجبهة الشعبية. إذ** تعاون الحزب الشيوعي مع الأحزاب اليسارية والاشتراكية لمكافحة الفاشية، وجرى إقرار التحول في سياسته من قبل الأممية الشيوعية؛ وتم تأكيد ذلك البرقية أرسلت إلى **موريس توريز**(Maurice Thorez) خلال مؤتمر الحزب في إيفري في حزيران 1934، اذ أعلن في خطابه الختامي عن تبني استراتيجية جديدة لتوحيد اليسار في مواجهة الفاشية[52].

في عام 1945، شارك الشيوعيون لأول مرة في الحكومة، وتم تعيين موريس توريز، وزيراً للدولة والأمين العام للحزب، تأثرت سياسة الحزب الشيوعي بشكل كبير بالحرب الباردة في عام 1947، مما أدى إلى عزله عن الحكومة. ومع عودة **الجنرال ديغول** إلى السلطة عام 1958، تراجع نفوذ الحزب الشيوعي، الذي كان الحزب الوحيد الذي عارض إنشاء الجمهورية الخامسة. في الانتخابات التشريعية في تشرين الأول 1958، حصل الحزب الشيوعي على 19% من الأصوات، لكنه تمكن من إيصال عشرة نواب فحسب إلى البرلمان[53] وفي انتخابات 1962، حصل الحزب على 22% من الأصوات ونجح في إيصال 40 نائباً. بعد تقاعد توريز في عام 1964، تولى فالديك روشيه(Waldeck Rochet)[54] قيادة الحزب. وبحلول عام 1965، رشح الحزب الشيوعي **فرانسوا ميتران**(François Mitterrand)[55] كمرشح عن الحزب الاشتراكي في الانتخابات الرئاسية، وحقق الحزب نجاحًا بارزًا[56].

3. اتحاد القوى الديمقراطية (U.F.D) (Union des Forces Démocratiques).

تأسس عام 1958 كرد فعل على تصاعد الاتجاهات الفاشية في أعقاب أزمة 13 أيار 1958 وعودة شارل ديغول إلى السلطة. جمع الاتحاد قوى سياسية وفكرية يسارية بهدف مواجهة

التراجع الديمقراطي وبناء يسار متجدد. ركز الاتحاد على تحقيق السلام في الجزائر من خلال مفاوضات مباشرة مع جبهة التحرير الوطني(Front de Libération Nationale)(F.L.N) وتعزيز الديمقراطية، ومناهضة الفاشية بجميع أشكالها. كما سعى إلى التخطيط الاقتصادي الديمقراطي، دعم حقوق العمال، وإنشاء تحالف يساري جديد للتصدي لسياسات التكتلات الدولية. وفي الانتخابات التشريعية لعام 1958، دعم الاتحاد 89 مرشحًا، لكن النتائج كانت ضعيفة، حيث حصلوا على 3.8% فحسب من الأصوات. ومع ذلك، حقق الاتحاد نتائج أفضل في الانتخابات البلدية، إذ تمكن مرشحوه من النجاح عبر قوائم مشتركة مع أحزاب أخرى، مثل الحزب الشيوعي الفرنسي والجبهة الشعبية الجديدة. إذ الحزب التزم بضمان الحريات الأساسية، التخطيط الديمقراطي للاقتصاد، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحسين ظروف العمال والإسكان. رغم ذلك، واجه الاتحاد تحديات كبيرة، منها ضعف التمويل وتأثيره المحدود في الانتخابات، إضافة إلى الخلافات الداخلية التي أعاقت تحقيق أهداف واضحة. كما أن تأسيس الحزب الاشتراكي الموحد(P.S.U) عرقل طموح الاتحاد في التحول إلى حزب سياسي شامل[57].

4. الحزب الاشتراكي الموحد(P.S.U)(Parti socialiste unitaire).

تأسس الحزب في 3 نيسان 1960 على يد مجموعة من الاشتراكيين الذين انشقوا عن الحزب الاشتراكي المستقل(P.S.A) بسبب معارضتهم لسياسة اليمين في الحزب، فضلا عن عدد من اليساريين وأعضاء الحزب الشيوعي. وكان إدوار ديبرو(Édouard Depreux) يشغل منصب السكرتير العام للحزب. إذ أصدر الحزب مجلة أسبوعية باسم "فرانس أوبسيرفاتور" (France Observateur) التي تغير اسمها في عام 1964 إلى "نوفيل أوبسيرفاتور" (Le Nouvel Observateur). ورغم أن الحزب بدأ بعدد قليل من الأعضاء، إلا أنه أصبح معروفًا بمعارضته لسياسات شارل ديغول. شارك الحزب في انتخابات عام 1962، لكنه لم يحقق نتائج كبيرة [58]. كان الهدف الأساسي للحزب هو إحياء الحياة السياسية لليسار الفرنسي، إذ تجسد ذلك في منافسته لشارل ديغول في الانتخابات الرئاسية لعام 1965. رشح فرانسوا ميتران عن الحزب الاشتراكي، فضلا عن غي موليه، زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي-الأممية للعمال[59].

5. اليسار الجديد(La Nouvelle Gauche).

يرجع ظهور اليسار الجديد في فرنسا إلى عام 1956، حيث برز كرد فعل على الاستقطاب الثنائي بين المعسكرين الغربي والسوفييتي. رفض أنصاره العدوان الثلاثي (إسرائيل، بريطانيا، وفرنسا) على مصر خلال أزمة السويس، كما نددوا بالتدخل العسكري السوفييتي لقمع انتفاضة

بودابست في المجر. ومع ذلك، استمروا في توجيه نقد حاد للرأسمالية، معتبرين إياها نظامًا يجب تفكيكه. ومع مرور الوقت، تحول اليسار الجديد إلى تيار عالمي بلغ أوج تأثيره في أواخر الستينيات، خاصة مع المظاهرات أيار1968 في فرنسا، إلى جانب احتجاجات مماثلة في إيطاليا، المكسيك، الأرجنتين، فضلاً عن ربيع براغ عام 1968، حيث واجهت انتفاضة الشباب التشيكوسلوفاكيين القمع العسكري السوفييتي. وكانت اليسارية الفرنسية نموذجًا لما يُعرف بـ اليسار الجديد، وهو تيار سعى إلى تقديم بديل جذري عن الماركسية-اللينينية التقليدية، والتي تعتمد على الحركات العمالية كقوة رئيسية في التغيير الاجتماعي. كما رفض هذا التيار الاشتراكية الديمقراطية، معتبرًا إياها غير ثورية وعاجزة عن تفكيك المجتمع الرأسمالي .فضلاً عن ذلك، انتقد اليسار الجديد التيارات الشيوعية الإصلاحية التي اقتصرت على العودة إلى اللينينية أو الأصول الثورية للماركسية دون تقديم بدائل حقيقية. كما عارض محاولات الجمع بين النزعة البلشفية الثورية والاشتراكية الديمقراطية الإصلاحية، وهو النهج الذي تبنته بعض الجماعات التي حاولت التوفيق بين الراديكالية والإصلاحية[60].

-الانتخابات وتشكيل الحكومة 1958.

تم الإعلان رسميًا عن الدستور الجديد في 4 تشرين الأول 1958، وبما أن الدستور لم يحدد نظامًا انتخابيًا، فقد كان من الضروري إصدار قانون انتخابي جديد. وفي 13 تشرين الأول، أصدرت الحكومة مرسومًا ينص على إجراء الانتخابات وفق نظام الأغلبية على جولتين، اذ يصوت الناخبون على المرشحين بشكل فردي، إذ حُددت الانتخابات في 23 و30 تشرين الأول. ومن ثم صدر مرسوم آخر خفّض عدد النواب في فرنسا من 544 إلى 465 نائبًا، مع إنشاء دوائر انتخابية جديدة تضمن تساوي عدد الناخبين لكل نائب (بمعدل 93 ألف ناخب لكل نائب)، كما حُدد لكل إدارة حد أدنى بنائبين. وتم تشكيل تحالف ديغولي من ثلاث مجموعات تحت اسم "الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة(U.N.R) "، والذي هيمن لاحقًا على الجمعية الوطنية. كان التحدي الرئيسي لمرشحي(U.N.R) يتمثل في مرشحي الأحزاب الوسطية، وخاصة المستقلين من المركز الوطني للمستقلين والفلاحين(C.N.I.P).

أدت انتخابات عام 1958 إلى بروز وجوه سياسية جديدة، مع خسارة العديد من المرشحين السابقين. تمكن أنصار ديغول، بالتحالف مع القوى المعتدلة التي تبنت مواقف وسطية بين الأحزاب المحافظة واليسارية، من السيطرة على الجمعية الوطنية الجديدة، حيث حصل التحالف على 331 مقعدًا. هذا الدعم منح ديغول أغلبية قوية مكّنته من تنفيذ سياساته.

بالمقابل، عانت بقية الأحزاب السياسية من انقسامات داخلية وفشلت في كسب ثقة الناخبين، مما أدى إلى تراجع عدد مقاعدها بشكل كبير مقارنة بانتخابات عام 1956. كانت خيبة الأمل واضحة بالنسبة للحزب الاشتراكي(S.F.I.O)، اذ لم تتطابق النتائج مع التوقعات، وحصل الحزب على 44 مقعدًا فحسب، مما أجبر غي موليه على التخلي عن طموحه لتولي منصب رئيس الوزراء. أما الحزب الشيوعي الفرنسي، فتوقع تراجعًا كبيرًا في الدعم، وركّز جهوده على عدد محدود من الدوائر الانتخابية حيث كانت فرص النجاح أكبر [61].

في كانون الأول 1958، استمر العمل على بناء المؤسسات الدستورية للجمهورية الخامسة مع إجراء الانتخابات الرئاسية. قرر الرئيس المنتهية ولايته، رينيه كوتي، عدم الترشح مجددًا، مما أفسح المجال لترشح ديغول، الذي كان فوزه متوقعًا. إذ حُدد يوم 21 كانون الأول لإجراء الانتخابات الرئاسية، التي اعتُبرت واحدة من أبرز الاجراءات التأسيسية للنظام الجديد. خاض ديغول السباق الانتخابي أمامه مرشحان هما الزعيم الشيوعي جورج ماران(Georges Marrane) وعميد كلية العلوم بباريس ألبرت شاتليه (Albert Châtelet) المدعوم من اتحاد القوى الديمقراطية. إذ تمت الانتخابات من خلال هيئة انتخابية موسعة ضمت حوالي 80,508 ناخبًا، شملت أعضاء البرلمان الفرنسي، والمجالس العامة، والمجالس التشريعية، فضلاً عن عشرات الآلاف من رؤساء البلديات ونوابهم وأعضاء المجالس البلدية. إذ حصل ديغول على 62,394 صوتًا، أي ما يعادل 78.5% من الأصوات، مقابل 13.1% لـ ماران، و8.4% لـ شاتليه[62].

تولى شارل ديغول السلطة في 8 كانون الثاني 1959، خلفًا لرينيه كوتي في قصر الإليزيه، اذ بدأ بتطبيق سلطته بشكل كامل مستندًا إلى الدستور الجديد الذي منح الرئيس صلاحيات واسعة. تلك الصلاحيات تضمنت حماية الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي، واحترام المعاهدات، وتنظيم عمل السلطات العامة. لذلك ركزت حكومة ديغول على الاستفتاءات الشعبية في رسم سياسات الدولة، مما قلل من دور البرلمان وحد من صلاحياته، خاصة بعد تحول نظام الحكم إلى شبه رئاسي [63].

بدأ الرئيس ديغول بتنفيذ سياسته الداخلية من خلال عقد اجتماعات أسبوعية، أو أكثر حسب الحاجة، لمناقشة الأوضاع العامة وتحديد التوجهات وتحقيق الأهداف. كانت هذه الاجتماعات تضم جميع الوزراء، بمن فيهم الأمين العام للحكومة جوفري دو كورسيل (Geoffroy Chodron de Courcel) الذي كان مقربًا جدًا من ديغول ويساعده في اتخاذ القرارات الصعبة، خصوصًا فيما يتعلق بالقضايا العامة أو عند مناقشة القوانين والمراسيم. كان لكل شخص في الاجتماع

الحق في إبداء رأيه، بينما كان القرار النهائي يصدر بناءً على المقترحات التي يقدمها الرئيس [64].

وفي أذار 1960، طلب البرلمان عقد جلسة استثنائية لمعالجة أزمة المنظمات الزراعية وفقًا للمادة 90 من الدستور، التي تتيح عقد جلسات استثنائية بناءً على طلب أغلبية أعضاء الجمعية الوطنية. إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض استنادًا إلى المادة 30 من الدستور، التي تنص على أن فتح وإغلاق الجلسات الاستثنائية يتم بقرار من رئيس الجمهورية. مع تفاقم الأوضاع في الجزائر وتصاعد الأزمة، تم تفعيل المادة 16 من الدستور، التي تمنح رئيس الجمهورية صلاحيات الطوارئ، مما أتاح لديغول اتخاذ إجراءات استثنائية لمعالجة الوضع [65].

-أزمة الجز ائروتأثيرها على السياسة الفرنسية (1958-1962).

كانت عودة الرئيس شارل ديغول إلى الساحة السياسية مرتبطة بشكل وثيق بتطورات الوضع في الجزائر. استمرت حرب الجزائر من عام 1958 إلى 1962، اذ اشترط ديغول لتحقيق السلام تحقيق توازن عسكري قبل بدء أي مفاوضات، ورفضه للتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إلى جانب رفضه المسبق للاعتراف بالاستقلال، خاصة فيما يتعلق بمسألة النفط في الصحراء. وفي 4 حزيران 1958، ألقى ديغول خطابه الأول في الجزائر، اذ دعا إلى المساواة في الحقوق والواجبات لجميع الفرنسيين، بمن فيهم المسلمين. ورغم أن سياسته بدت وكأنها تدعم الاندماج، إلا أنه لم يصرح بذلك بشكل واضح. في أواخر عام 1958، تبنى سياسة العفو بإلغاء أحكام الإعدام عن 300 شخص وإطلاق سراح المحتجزين، مما أثار استياء أنصار الجزائر الفرنسية(المستوطنون الفرنسيون، الجنرالات، منظمة الجيش السري، أحزاب يمينية متطرفة وآخرون). وبحلول شباط 1959، أطلق رئيس ديغول عمليات عسكرية للقضاء على المقاومة الجزائرية، مع تكليف المكتب الخامس بقيادة العقيد غارديس بمكافحة "التخريب". وتم إنشاء مراكز اعتقال عسكرية، وعزز الجيش الفرنسي أنشطته الاستخباراتية، مما أدى إلى شل حركة جبهة التحرير الوطني(ALN) عبر إقامة حواجز كهربائية على الحدود التونسية، مما جعل عمليات التسلل شبه مستحيلة.

رغم النجاحات العسكرية التي حققتها القوات الفرنسية، استمرت الهجمات، وظلت التنظيمات السياسية والإدارية للوطنيين الجزائريين نشطة. تم تعويض المقاتلين الذين سقطوا في المعارك، مما أظهر مدى التزام الشعب الجزائري بدعم جبهة التحرير الوطني(FLN). ومع ذلك، زادت التوترات داخل المعسكر الجزائري نتيجة للصعوبات العسكرية المتصاعدة. في 16 أيلول 1959 أعلن ديغول في خطاب إذاعي عن مبادرة تاريخية تتعلق بحق تقرير المصير للجزائريين، حيث

منحهم فرصة لتحديد مستقبلهم بحرية. قدم ثلاثة خيارات: الانفصال، أو الاندماج الكامل مع فرنسا، أو الحكم الذاتي في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا، وهو الخيار الذي بدا أن ديغول يفضله. لاقى هذا الخطاب ترحيبًا واسعًا من الرأي العام في فرنسا وخارجها. وأيدت الأوساط اليسارية مبدأ تقرير المصير، بينما انقسم اليمين بين مؤيدين لتحفظات ورافضين علنيًا لهذا التوجه، خصوصًا من المدافعين عن سياسة الاندماج الكامل. أدى موقف ديغول إلى اضطرابات داخل حزب الاتحاد من اجل للجمهورية الجديده(UNR) ، في حين حاول ميشيل ديبري طمأنة أنصار الجزائر الفرنسية بعدم وجود مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. كما أثار الخطاب حالة من القلق داخل الجيش، خصوصًا بعد تأكيد ديغول في تشرين الثاني أن خيار تقرير المصير سيكون حراً تمامًا[66].

في حزيران 1960، وجه ديغول دعوة لجبهة التحرير الوطني(FLN) لإنهاء القتال، ووافقت الجبهة على بدء محادثات سلام، التي افتتحت في مولون في 25 حزيران من نفس العام. كانت الأجواء مشحونة بالتوتر والخلافات الكبيرة، حيث أصرت فرنسا على وقف إطلاق النار وتسليم الأسلحة دون شروط، مع الاحتفاظ بالحق في التفاوض مع أطراف أخرى غير جبهة التحرير. هذه الخلافات أدت إلى فشل المفاوضات. في ذلك الوقت، نظم بعض الجنرالات المتآمرين، بينهم إميل زيلر(Émile Zeller) تشارلز شال(Charles Challe)، تمردًا في الجزائر العاصمة احتجاجًا على استمرار المفاوضات، رغم تحقيق الرئيس ديغول انتصارات عسكرية على الأرض. إلا أن المحاولة الانقلابية باءت بالفشل بسبب المعارضة الكبيرة التي واجهتها، سواء من الجنود أو في باريس. كما أن تدخل ديغول، الذي ظهر عبر الراديو والتلفزيون مرتديًا زيه العسكري ومنددًا بـ "الزمرة المتآمرة من الجنرالات"، كان حاسمًا، مما أدى إلى تفعيل المادة 16 من الدستور، التي منحته سلطات استثنائية[67].

في **كانون الثاني 1961**، أُجري استفتاء في فرنسا والجزائر حول **حق تقرير المصير للجزائريين**، وحقق الجنرال ديغول **انتصارًا كبيرًا**. وبلغت نسبة المؤيدين 75% من الفرنسيين لصالح حق الجزائريين في تحديد مصيرهم. وفي الجزائر، صوت الأوروبيون (المستوطنون الفرنسيون) بأغلبية ضد الاستقلال، بينما دعم المسلمون الاستقلال بقوة. وأصبحت المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أمرًا لا مفر منه. وبعد مفاوضات شاقة، عقد اجتماع في 20 شباط 1961 بين ممثلي الحكومة الجزائرية والمبعوثين الفرنسيين، بمن فيهم جورج بومبيدو. كانت تعليمات ديغول واضحة: التوصل إلى هدنة مبدئية، وترك خيار التعاون مع فرنسا أو الانفصال

للجزائريين. رغم ذلك، تعثرت المحادثات بسبب الخلافات، خصوصًا حول مسألة الصحراء، وانتهت دون اتفاق[68].

على الرغم من تصاعد الهجمات الإرهابية التي شنتها منظمة الجيش السري(OAS) في الجزائر وباريس، لم تمنع هذه الهجمات توقيع اتفاقيات إيفيان بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة. اذ عُقد في 11 شباط 1962 اجتماع سري في قرية روس بالقرب من الحدود السويسرية، حيث توصل الطرفان إلى شروط للسلام وترتيبات الانتقال السياسي والإداري في الجزائر[69]. وتم الإعلان رسميًا عن توقيع اتفاقية إيفيان في 18 أذار 1962، التي نصت على أن تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية حتى إجراء استفتاء تقرير المصير في 1 تموز 1962[70]. تم تعيين المفوض السامي كريستيان فوشيه(Christian Fouchet) للإشراف على إدارة مؤقتة. وخلال هذه المدة، حاولت منظمة الجيش السري تحريض الأوروبيين ضد السلطات الفرنسية، إلا أن وقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ في اليوم التالي[71].

خلال هذه المدة، شهدت فرنسا اضطرابات داخلية، اذ قُمعت تظاهرة يسارية تطالب بالسلام بشكل عنيف، مما أدى إلى مقتل 8 أشخاص في حادثة "قطار شارون". وفي 26 اذار1962، فتح الجيش الفرنسي النار على متظاهرين في شارع إيسلي بالعاصمة الجزائرية، مما أسفر عن مقتل 80 شخصًا في محاولة لقمع انتفاضة "الأقدام السوداء"، الذين عاد الكثير منهم إلى فرنسا في وقت قصير[72]. وفي 8 نيسان، أُجري استفتاء شعبي حول الاتفاقية، اذ حظيت بدعم أكثر من 99% من الأصوات الفرنسية [73]، [r,أعاد مسار إنهاء الاستعمار تنشيط اليمين المتطرف لمدة قصيرة في الدفاع عن "الجزائر الفرنسية". لكن فحسب 5.2% من الناخبين صوتوا بـ"لا" في استفتاء حول اتفاقية إيفيان التي منحت الجزائر استقلالها[74]. وبحلول 3 تموز 1962 تم الاعتراف باستقلال الجزائر، وتم تعيين جان-مارسل جينه كأول سفير فرنسي لدى الجزائر[75].

المبحث الثالث: التعديل الدستوري وترسيخ الجمهورية الخامسة(1962–1967)

-التعديل الدستوري و أثره في الانتخابات التشريعية لعام 1962.

شهدت فرنسا أزمة سياسية كبيرة في عام 1962 تتعلق بالإصلاحات الدستورية التي اقترحها الرئيس شارل ديغول. وبدأت هذه الأزمة بعد توقيع اتفاقيات إيفيان التي أنهت حرب الجزائر. كان رئيس الوزراء ميشيل ديبري يرى ضرورة إجراء انتخابات مبكرة، بينما كان ديغول غير مؤيد لهذه الفكرة، معتقدًا أن الانتخابات في تلك الظروف لن تسفر عن نتائج واضحة. بدلاً من ذلك، فضل ديغول إجراء تعديل حكومي، وفي 14 نيسان 1962، قدم ديبري استقالته، ليعين ديغول على

الفور جورج بومبيدو رئيسًا للوزراء. في 20 أيلول أعلن ديغول في خطاب تلفزيوني عن نيته في تعديل الدستوري. وفي 22 أب 1962، نجا ديغول من محاولة اغتيال فاشلة نفذتها منظمة الجيش السري(OAS) ، مما دفعه إلى تسريع تنفيذ الإصلاحات الدستورية. وبعد أسبوع فحسب، في 28 أب اقترح تعديلًا دستوريًا يقضي بانتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر بدلاً من الهيأة الانتخابية، مشددًا على أن هذا التعديل سيتم عبر استفتاء شعبي. إذ أثارت مسألة انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر جدلاً واسعًا لاحقًا. كان ديغول يرى أن هذا النظام من شأنه تعزيز سلطات الرئيس ومنع عودة هيمنة الأحزاب السياسية على السلطة. ومع ذلك، قوبل هذا الرأي بمعارضة شديدة من القوى السياسية التي اعتبرت أن التعديل يشكل تهديدًا للنظام الديمقراطي ويميل نحو الحكم الفردي. ولتوضيح القلق الذي كان يساور المعارضين بشأن تركيز السلطة، يمكن الاستشهاد بمقولة نابليون الشهيرة: "التغيير في المؤسسات يجب أن ينبع من حاجة الشعب، وليس من رغبة الحكام"[76].

نشأت بين ديغول والقوى السياسية أزمة تركزت حول سببين رئيسيين: أولاً، اعتقد العديد من البرلمانيين أن انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر سيخل بالتوازن الدستوري، حيث سيمنح الرئيس صلاحيات واسعة قد تؤدي إلى نشوء سلطة فردية. ثانيًا، كان هناك رفض لطريقة ديغول في التعامل مع المسألة، اذ فضل اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي بدلاً من اتباع المسارات البرلمانية التقليدية. وبموجب المادة 14، يحدد آليات تعديل الدستور، التي تتطلب إما تصويتًا متطابقًا من قبل المجلسين يتبعه استفتاء، أو موافقة ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان المشترك بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. ومع ذلك، اختار ديغول اللجوء إلى المادة 11، التي تسمح له بعرض أي مشروع أو قانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة على الاستفتاء الشعبي. هذا القرار أثار جدلًا سياسيًا كبيرًا، اذ اعتبره رئيس مجلس الشيوخ غاستون مونرفيل(Gaston Monnerville)، "انتهاكًا صارخًا للدستور"، بل ووجه اتهامات بالخيانة إلى رئيس الوزراء. وفي 5 تشرين الأول 1962، وبمساعدة بول رينو، المقرب من ديغول، صوتت الجمعية الوطنية بحجب الثقة عن حكومة بومبيدو بأغلبية 280 صوتًا، متجاوزة الأغلبية المطلوبة البالغة 241 صوتًا. وفي مواجهة هذا الخلاف بينه وبين البرلمان، رد ديغول بحل الجمعية الوطنية ودعا إلى استفتاء في 28 تشرين الأول حول انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر، مع تحديد موعد الانتخابات التشريعية في 18 و25 تشرين الثاني[77].

في الوقت الذي كانت فيه الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة(UNR) تقود حملة لدعم التصويت بنعم، كانت جميع القوى السياسية الأخرى، بما في ذلك الحزب الشيوعي، الاشتراكيون، الراديكاليون، وحزب الحركة الجمهورية الشعبية(MRP) فضلاً عن المستقلين، تدعو للتصويت بلا. تشكلت هذه القوى في تحالف ضد ما رأوه اتجاهًا نحو تعزيز السلطة الشخصية لـ شارل ديغول، ودعوا للدفاع عن المبادئ الجمهورية. وجاءت نتائج الاستفتاء في 28 تشرين الأول لتمنح ديغول الأغلبية بنسبة 46.44٪، في حين حصل المعارضون على نسبة 28.76٪، وكانت المعارضة بشكل أساسي من الأحزاب السياسية اليسارية. اعتُبر هذا الاستفتاء نقطة تحول مهمة في تاريخ الجمهورية الخامسة، مما مكنه من تمرير التعديلات الدستورية وتعزيز السلطة التنفيذية وتأكيد دور ديغول في المشهد السياسي الفرنسي[78]. كما موضح في الجدول نتائج الاستفتاء ادناه:

الفئة المشاركة	الأصوات	النسبة المئوية للأصوات
المسجلين	27,582,113	%100
الامتناع عن التصويت	6,280,297	22.76%
الأوراق المزيفة	559,758	2%
الموافقة	12,809,363	46.44%
المعارضين	7,932,695	28.76%

نتيجة لهذا الاستفتاء، تم الإعلان عن إجراء الانتخابات التشريعية المقررة، ووضح ذلك في خطابه الذي ألقاه في 7 تشرين الثاني: "لقد كشف الاستفتاء عن حقيقة أساسية في عصرنا، وهي أن الأحزاب القديمة لم تعد تمثل الأمة"[79]. ولوضع حد للتنافس بين الجمهورية الجديدة والأحزاب السياسية القديمة، وفي ظل تصاعد التوترات، قام أندريه مالرو بتأسيس "رابطة من أجل الجمهورية الخامسة"، بهدف دعم المرشحين الذين وقفوا إلى جانب ديغول. اندمجت الأحزاب الديغولية اليمينية، مثل اتحاد العمل الديمقراطية(UDT)، والاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة(UNR)[80]، رغم الخلافات بينهم، لتوحيد جهودهم في ترشيح أعضائهم للانتخابات، حيث حصلوا على دعم بعض أعضاء الجمهوريين المستقلين، مثل موريس شومان. وفي 12 تشرين الأول، أعلن غي موليه أنه في حال اضطر الاشتراكيون للاختيار في الجولة الثانية بين الديغوليين والشيوعيين، يجب عليهم التصويت لصالح الشيوعيين، مما خلق انقسامًا بين اليسار الوسط، الذي كان مستعدًا للتحالف مع الشيوعيين، ويمين الوسط الذي رفض ذلك[81].

في الوقت نفسه، كان حزب الحركة الجمهورية الشعبية(MRP) متعاطف مع سياسة ديغول، وهو ما أبقاه جزءًا من الحكومة خلال السنوات الأولى للجمهورية الخامسة. لكن مع مرور الوقت، بدأ الحزب في إظهار عدم الرضا عن السياسات الاجتماعية المحافظة للحكومة، وكذلك عما اعتبروه ميولًا غير برلمانية. إلا أن السبب الأساسي الذي دفع وزراء الحركة الجمهورية الشعبية إلى الاستقالة الجماعية من أول حكومة لـ بومبيدو كان موقف ديغول من التعاون الأوروبي. هذا الانسحاب جعل المحافظين من أكبر الخاسرين في تلك المرحلة، حيث انتقدوا علنًا بسبب حنينهم لقضية "الجزائر الفرنسية"، وهي قضية أصبحت غير شعبية، مما أدى إلى استبعادهم في الجولة الأولى من الانتخابات. بذلك، دفعت الحركة الجمهورية الشعبية(MRP) ثمنًا باهظًا لتخليها عن دعم ديغول في وقت كانت شعبيته تتزايد[82].

على الجانب الآخر، استفاد الشيوعيون من ثبات موقفهم في معارضة ديغول. فقد انتقل العديد من الناخبين الاشتراكيين، الذين أزعجهم التقارب الأولي بين غي موليه وديغول، لدعم مرشحي الحزب الشيوعي الفرنسي(PCF) الذي حقق 21.9% من الأصوات، مما جعل من الصعب تجاهلهم. دفع ذلك غي موليه إلى التوصية بالتصويت لصالح الشيوعيين في الجولة الثانية لاستبعاد مرشحي الديغوليين. في أكثر من ربع الدوائر الانتخابية، كانت الجولة الثانية عبارة عن مواجهة مباشرة بين مرشح شيوعي ومرشح ديغولي، وهو ما ساهم في تعزيز نجاحات الديغوليين، اذ رفض العديد من الناخبين "المعتدلين" التصويت لصالح الشيوعيين[83].

أكدت نتائج الانتخابات التشريعية في 18 تشرين الثاني 1962 موقف الناخبين بوضوح، حيث بلغت نسبة المشاركة 66.5%، بينما امتنع 31.2% عن التصويت، في وقت كانت الأصوات البيضاء والباطلة 2.1%، إذ أسفرت النتائج عن فوز الديغوليين. وفي الجولة الثانية في 25 تشرين الثاني، رفض حزب الحركة الجمهورية الشعبية(MRP) والمستقلون التحالف مع الحزب الاشتراكي أو الشيوعي، مفضلين دعم الحزب الديغولي، لذا حصل حزب الاتحاد من أجل الجمهورية(UNR) على 42.1% من الأصوات وفاز بـ 233 مقعداً من مجموع 482 مقعداً[84].

-الانتخابات الرئاسية 1965.

في بداية عام 1965، كانت فرنسا تشهد مدة من النمو في إطار مؤسسي وسياسي تم تشكيله بالكامل من قبل الجمهورية الخامسة، التي شملت إصلاح الدستور في عام 1962. هذا الإصلاح أدى إلى إنشاء نظام شبه رئاسي بين عامي 1958 و1962، ثم تحول إلى نظام رئاسي. كان لهذا التحول تأثير حاسم على السياسة الفرنسية، حيث أدى إلى إضعاف الأحزاب المعارضة بسبب

النظام الانتخابي الجديد الذي نص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر لأول مرة في عام 1965. على الرغم من ذلك، وجدت بعض الأحزاب نفسها مضطرة لتشكيل تحالفات لدعم مرشحها الرئاسي. رشح غي موليه السياسي غاستون ديفير(Gaston Defferre) للانتخابات الرئاسية على أساس برنامج مدته خمس سنوات، وكان هدفه بناء تحالف بين اليسار والوسط، مثل حزب الحركة الجمهورية الشعبية(MRP) والحزب الاشتراكي اليساري. ومع ذلك، رفض حزب الحركة الجمهورية الشعبية التعاون، فيما حافظت الأحزاب الاشتراكية اليسارية والحزب الاشتراكي الموحد على علاقات قوية مع الحزب الشيوعي، الذي رفض بدوره دعم ديفير. بعد حصوله فحسب على دعم قسم الأممية الفرنسية للعمال(SFIO) واجه ديفير معارضة من عدة جهات، مما دفعه للانسحاب من المنافسة بعد سبعة أيام فحسب[85].

في أوائل صيف عام 1965، أعلن اثنان من المرشحين عن نيتهم الترشح للانتخابات الرئاسية. الأول كان المحامي اليميني المتطرف جان لويس تيكسييه فينيانكور(Jean-Louis Tixier-Vignancour)، الذي سعى إلى إعادة بناء اليمين الفرنسي بعد انهياره في عام 1962، والثاني كان السياسي والمحامي بيير مارسيلهاسي(Pierre Marcilhacy)، الذي مثّل المعارضة الليبرالية اليمينية المناهضة للديغولية. ومع ذلك، لم يتمكن أي من المرشحين من حشد عدد كافٍ من المؤيدين للتنافس بجدية مع شارل ديغول، الذي كان ترشحه متوقعًا رغم أنه لم يعلن رسميًا في ذلك الوقت. وفي تلك المدة، بدأت منافسة بين حزب الحركة الجمهورية الشعبية(MRP) وقسم الأممية الفرنسية للعمال(SFIO) لتقديم مرشح. في المقابل، أعلن فرانسوا ميتران عن ترشحه من يسار الوسط للحزب الراديكالي. في 10 أيلول 1965، اتفقت الأحزاب الاشتراكية والراديكالية على تشكيل الاتحاد اليساري الديمقراطي. وفي 19 تشرين الأول 1965، أعلن جان لوكانو(وهو سياسي فرنسي) عن ترشحه للانتخابات الرئاسية كمرشح ديمقراطي، لتكون هذه الانتخابات أول مرة يُنتخب فيها رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر[86].

أجريت الانتخابات الرئاسية في 5 كانون الأول 1965، حيث حصل ديغول في الجولة الاولى على 44.6% من الأصوات، بينما حصل فرانسوا ميتران على 32.2% وجان لوكانو على 15.9%. في الجولة الثانية التي جرت في 19 كانون اول 1965، فاز ديغول بنسبة 54.5% من الأصوات مقابل 45.5% لميتران. ونتيجة لذلك، فضل الناخبون ديغول على مرشح اليسار الموحد[87].

-الانتخابات التشريعية في عام 1967.

تم إعادة تشكيل الحكومة بعد الانتقادات الموجهة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية' اذ كان فاليري جيسكار ديستان، وزير الاقتصاد والمالية، يعتبر المسؤول عن تدهور الجانب الاقتصادي بسبب تأخره في تنفيذ خطة الاستقرار. وعند إجراء الانتخابات البرلمانية، أصبحت هذه القضايا محور النقاش العام. إذ وعد فرانسوا ميتران الطبقة العاملة بالمساواة في الأجور وزيادة فرص العمل، وتخفيض سن التقاعد، وبناء المزيد من المنازل والمدارس، وتحسين المزايا الاجتماعية للمزارعين. وكان من المتفق عليه على نطاق واسع بين الطرفين أن التقدم الاجتماعي لم يواكب النمو الاقتصادي. ومع ارتفاع الأسعار والبطالة في عام 1966، اندلع صراع حاد بين الجناح اليساري للديغوليين، الذين طالبوا بزيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وأنصار جيسكار الذين فضلوا التركيز على الاستقرار الاقتصادي والمالي[88].

أدى ذلك إلى تقليص مكانة جيسكار ديستان في الانتخابات، وتم تجنب الانشقاقات داخل الأحزاب من خلال تقديم مرشح واحد في كل دائرة انتخابية وإنشاء "لجنة العمل من أجل الجمهورية الخامسة". في المقابل، كان فرانسوا ميتران يسعى إلى توحيد المنظمات الداعمة له تحت مظلة اتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي(FGDS) ، بخلاف الاتحاد الكبير الذي دعا إليه غاستون ديفير، شمل فحسب التشكيلات اليسارية مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي، والراديكاليين[1]. إذ اعتمد الاتحاد اليساري برنامجًا وأسس حكومة موازية على غرار "حكومة الظل" البريطانية، وهي فكرة لم تحقق نجاحًا كبيرًا. مع ذلك، كانت أهم أنشطة الاتحاد تتمثل في تقديم مرشح موحد في كل دائرة انتخابية. وظهر شارل ديغول على التلفزيون محذرًا الفرنسيين من ثلاثة معارضات متحدة هما اليسار والحزب الشيوعي والمركز الديمقراطي، وكرر تحذيره في 4 اذار 1967، قبل الجولة الأولى، مما أثار نقاشًا حول دور الدستور وتأثيره على الأغلبية والمعارضة[89].

أظهرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات في 5 اذار مشاركة أكثر من 80% من الناخبين. حصل الديغوليون على 38.4% من الأصوات، بينما نال الشيوعيون 22.5%، وحصل اتحاد اليسار الديمقراطي والاشتراكي على 18.90%، فيما حاز حزب الديمقراطيين على 14.9%. في الجولة الثانية التي جرت في 12 اذار 1967 أبرم الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي اتفاقًا مع الحزب الشيوعي لدعم المرشح الأقوى، إلى جانب اتفاق آخر مع حزب اتحاد الديمقراطيين والاشتراكيين (FGDS) والحزب الشيوعي لدعم المرشحين في الانتخابات الرئاسية، اذ حصل الديغوليون على 244 مقعدًا من أصل 487 [90]، بفوز ضئيل حيث بلغ الفارق 243 مقعدًا مقابل 240 مقعدًا

للمعارضة. كانت المعارضة الوسطية الوحيدة التي لم تتمكن من الحصول على الأغلبية، في حين كان اليسار هو المستفيد الأكبر، إذ ارتفع عدد نواب اليسار غير الشيوعيين من 105 إلى 121 (بواقع 76 اشتراكيًا، 24 من المتطرفين، و16 من المستقلين). على الرغم من نتائج الجولة الأولى، تمكنت الأغلبية من تجنب الهزيمة التاريخية وتفادي أزمة النظام، مما كان له تأثير كبير على الوضع السياسي في عام 1968[91].

الخاتمة:

1. شكّلت مرحلة حكم شارل ديغول (1958–1968) نقطة تحول حاسمة في التاريخ السياسي الفرنسي المعاصر، إذ نجح في إعادة هيكلة النظام السياسي من خلال تأسيس الجمهورية الخامسة، بما حمله ذلك من انتقال جوهري من نظام برلماني مضطرب إلى نظام شبه رئاسي مستقر. وقد مكّنه الدستور الجديد لعام 1958 من ترسيخ سلطة تنفيذية قوية، وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب الهيئات التشريعية، مما ساعد على ضبط الحياة السياسية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
2. برزت قدرة ديغول على إدارة الأزمات بوضوح خلال أزمة الجزائر، إذ تمكن من التفاوض على إنهاء الحرب، وتوقيع اتفاقيات إيفيان عام 1962، بما وضع حدًا لواحدة من أعقد فصول الاستعمار الفرنسي. كما أن التعديل الدستوري الذي أقرّه عام 1962 – القاضي بانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر – ساهم في إعادة تعريف شرعية السلطة السياسية ومنح الرئيس ثقلاً شعبيًا غير مسبوق في تاريخ الجمهوريات الفرنسية.
3. وعلى الرغم من ما تحقق من إصلاحات دستورية واستقرار نسبي، فإن التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت في أواخر الستينيات، كانت تشير إلى حدود فعالية النهج الديغولي، مما مهد الطريق إلى احتجاجات أيار 1968. وعليه، فإن هذه المرحلة، على ما فيها من إنجازات مؤسساتية، تبقى مؤطرة ضمن جدلية البناء والتصدّع، والإصلاح والاحتجاج، وهي جدلية أساسية لفهم طبيعة التحول السياسي في فرنسا خلال القرن العشرين.

الهوامش

([1]) شارل ديغول(1890-1970) (Charles de Gaull): -سياسي فرنسي وُلد في مدينة ليل عام 1890. تخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام 1912، وبدأ مسيرته كضابط في الجيش الفرنسي، كما تولى العديد من المناصب الحكومية البارزة. شغل منصب رئيس اللجنة الوطنية الفرنسية بين عامي 1940 و1944، ثم ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية من 1944 إلى 1946. لاحقًا، تولى رئاسة الوزراء بين عامي 1958 و1959. كما كان رئيسًا لحزب "اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية" خلال الفترة من 1958 إلى 1968. لمزيد من تفاصيل ينظر: محمد كامل حسن المحامي، شارل ديغول، المكتب العالمي، بيروت، 1988.

Blandine Pénicaud ET Vincent Vidal-Naquet, Charles de gaulle, hatier Paris février, 2003, P.7_69.

([2])Jean-paul charnay, les scrutins politiques en france de 1815 à 1962, librairie armand colin, 1964, p.149-167; Jean-Jacques Becker, Histoire politique de la France depuis 1945, armand colin Editeur, Paris, 1988, p. 64-74.

([3])Mathias bernard ،la france de mai 1958 à mai 1981 La Grande mutation ،Editions de Fallois, 1994, p 21-24.

([4]) بيير فليلميين(1907-2000) (Pierre Pflimlin): -سياسي فرنسي ديمقراطي مسيحي، وُلد في عام 1907 في مدينة روبية. عمل محاميًا وانضم إلى الحركة الجمهورية الشعبية الديمقراطية المسيحية، اذ مثّل مقاطعة باس رين منذ عام 1945. خلال الجمهورية الرابعة، شغل عدة مناصب وزارية، منها وزير الزراعة من 1947 إلى 1951 ووزير الاقتصاد والمالية من 1955 إلى 1958. في 13 أيار1958، تولى منصب رئيس الوزراء، حيث لعب دورًا محوريًا في تلك المدة الانتقالية. للمزيد من تفاصيل ينظر

https://www.universalis.fr/encyclopedie/pierre-pflimlin/

([5])Alice L. Conklin, France and its Empire Since 1870,(Oxford: Oxford University Press,2015),P.281

([6]) جورج بومبيدو(1911-1974) (Georges Pompidou): سياسي فرنسي، وُلد في مدينة مونتبوديف بفرنسا عام 1911. تلقى تعليمه في مدرسة لويس الكبير الثانوية، ثم التحق بمدرسة نورمال العليا اذ حصل على درجة جامعية في الأدب. وانضم إلى الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية برتبة ملازم. بدأ مسيرته السياسية بتولي رئاسة الحكومة المؤقتة عام 1944، كما كان أحد أعضاء حكومة الظل خلال تلك المدة. تولى منصب مساعد المفوض العام للسياحة بين 1946 و1949، وفي عام 1959 أصبح مديرًا لبنك روتشيلد. كان له دور بارز في صياغة دستور 1958، وشغل منصب رئيس وزراء فرنسا بين عامي 1962 و1968. للمزيد من تفاصيل ينظر

Philip Thody, The Fifth French Republic Presidents, politics and personalities, Routledge ،London , 1998, p.38-47.

([7]) الجنرال ديغول، مذكرات الامل التجديد 1958-1962، ترجمه: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص31-32.

([8]) الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص32.

([9]) اندريه لوتروكير(1884-1963) (André Le Troquer):- سياسي فرنسي وُلد في باريس عام 1884، وحصل على وسام الصليب الحربي تكريمًا لمشاركته في الحرب العالمية الأولى. انتُخب نائبًا عن باريس في الفترة من 1936 إلى 1958، كما شغل منصب رئيس مجلس بلدية باريس بين عامي 1945 و1946. في عام 1947، تولى وزارة الداخلية، ثم شغل منصب رئيس الجمعية الوطنية من 1953 حتى 1958. للمزيد من التفاصيل ينظر

François debelle, André Le Troquer (1884-1963) Président de l'Assemblée nationale, 2020,p.1.

([10]) غاستون مونيرفيل(1897-1991) (Gaston Monnerville): - سياسي فرنسي وُلد في مدينة كايين عام 1897. درس المحاماة في جامعة تولوز عام 1918، وبعد ذلك انتُخب نائبًا عن غويانا في الفترة من 1932 إلى 1940. شغل منصب وكيل وزير الدولة لشؤون المستعمرات بين عامي 1937 و1938. تولى رئاسة مجلس الجمهورية من 1949 إلى 1958، ثم أصبح رئيسًا لمجلس الشيوخ من 1958 إلى 1968. للمزيد من التفاصيل ينظر

https://www.britannica.com/contributor/Gaston-Monnerville/2037

([11]) لويس جاكينوت(1898-1993) (Louis Jacquinot):- سياسيًا فرنسيًا وُلد في جوندركور لو شاتو عام 1898. أمضى طفولته في دراسة القانون في باريس، لكنه قرر عام 1916 التوقف عن الدراسة والتطوع في خدمة الصليب الأحمر خلال الحرب العالمية الأولى. في عام 1932، شغل منصب رئيس ديوان أندريه ماجينو، وتميّز بأفكاره المعتدلة ونشاطه البرلماني. تولى منصب وزير 16 مرة خلال حياته السياسية. كما عُين وكيلًا لوزارة الداخلية في حكومة بول رينو، ووزير دولة في حكومة شارل ديغول بين عامي 1958 و1959. للمزيد من التفاصيل ينظر

https://books.openedition.org/pur/51519

([12]) **غي موليه(1905-1975)** (Guy Mollet) :- سياسي فرنسي وُلد في فليرز دي لورن بفرنسا عام 1905. أكمل تعليمه في هانوفر، ثم عمل مدرسًا للغة الإنجليزية في مدرسة أراس الثانوية. انضم إلى الحزب الاشتراكي في عام 1931، وأصبح أمينًا عامًا لاتحاد المعلمين عام 1939. تولى عدة مناصب سياسية بارزة، من بينها عمودية أراس، وانتُخب نائبًا في مجلس النواب عن منطقة با دو كاليه. كما شغل منصب وزير الدولة بين عامي 1950 و1951، وأصبح رئيس وزراء فرنسا في عام 1956. لمزيد من تفاصيل ينظر

https://www.britannica.com/biography/Guy-Mollet

([13]) الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص34.

Serge Berstein, The Republic of de Gaulle, 1958-1969, Cambridge University Press and Editions de la mdes Sciences de l'Homme ,1993,p.9-10; Arnaud teyssier, histoire politique de la france la ve republique 1958-1995 de gaulle à chirac , Gérard Watele ،Paris, 1995, p.30-33; Bernard, Op.Cit, p .24.

([14]) Bernard, Op.Cit, p .24.

([15])John Gaffney ,Political leadership in France: from Charles de Gaulle to Nicolas Sarkozy ، palgrave macmillan, 2010, p.21

([16]) موريس دوفرجيه، دساتير فرنسا، ترجمة: أحمد حسيب عباس، المطبعة النموذجية،ص132.

([17]) ميشل ديبري(1912-1996) (Michel Debré): -سياسي فرنسي وُلد في باريس عام 1912، حاصل على درجة الدكتوراه في القانون ودبلوم من المدرسة الحرة للعلوم السياسية. بدأ مسيرته في الخدمة المدنية عام 1939، وكان له دور بارز في المقاومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح مساعداً للمندوب في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الأراضي الفرنسية المحررة عام 1943. بعد تحرير فرنسا عام 1944، كُلف بوضع خطط للإصلاحات العامة في حكومة ديغول المؤقتة. في عام 1948، انتُخب عضواً في مجلس الشيوخ، وتولى مناصب رفيعة، منها رئاسة الحكومة للجنرال ديغول من 1958 إلى 1962، ثم منصب وزير الاقتصاد والمالية من 1966 إلى 1968، ووزير الخارجية من 1968 إلى 1969، وأخيراً وزير الدفاع من 1969 إلى 1972. لمزيد من التفاصيل ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ط5، الشركة العامة للموسوعات، بيروت، 2005، ج13، ص427.

([18])Maurice Duverger ,La Cinquieme Republique, Deuxieme Edition, presses universities de France, paris,1960, P.12-15

([19]) بول رينو(1878-1966) (Paul Reynaud): -وُلِد في عام 1878 في مدينة بارسيلونيت الفرنسية، وعمل في مجال المحاماة قبل انضمامه إلى الجيش خلال الحرب العالمية الأولى. تقلد عدة مناصب وزارية، منها وزير المالية (1938-1940)، ووزير المستعمرات ووزير الخارجية. في عام 1940، تولى رئاسة الوزراء. لاحقًا، شغل منصب رئيس اللجنة الاستشارية المكلفة بصياغة دستور الجمهورية الخامسة خلال حكومة الجنرال ديغول. للمزيد من التفاصيل ينظر

https://www.britannica.com/biography/Paul-Reynaud

([20])bernard ،Op.Cit,p .26.

([21]) Michel Debré, Charles de Gaulle,Constitution of the Fifth French Republic,Published by Good Press, 2022, p.16.

([22]) اندرياس فيرأيكه واخرون، أطلس العلوم السياسية، ترجمه سامي ابو يحيى، (بيروت: المكتبه الشرقيه،2012)، ص131.

([23])Philip Thody, The Fifth French Republic Presidents, politics and personalities, by Rout ledge 11 New Fetter Lane, London, 1998, p.19.

([24]) Maurice Duverger, La Cinquieme Republique, op.cit, p.270-275.

[25]) Maurice Duverger, les consttubions de la france, op.cit, p.111.

([26]) john d. Huber, rationalizing parliament Legislative institutions and party politics in France, press cambridge university,1996,p.24-25.

([27]) Maurice duverger, la cinquième république, deuxième édition, presses universitaires de france, 1960, p.31-33.

([28])Ludmila Motejlková, Československo a Francie 1948-1968. Československo-francouzské diplomatické a kulturní vztahy v letech 1948-1968, Univerzita Karlova v Praze, Filozofická fakulta, Ústav českých dějin, Disertační práce, 2014, p.56-57.

([29]) Ibid, p.57.

([30]) زينب عباس حسن التميمي، العلاقات الفرنسية الامريكية السياسية في عهد شارل ديغول 1958-1969، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة البصرة، كلية الآداب ، 2014، ص 100-101.

([31]) Serge Berstein, op.cit, p.11.

[(32)] François Platone , Les partis politiques en France, milan jeunesse,2003,p.8.; Jean Charlot, op.cit, p.30-34

([33]) J. A. LAPONCE, The Government of the Fifth Republic. French Political Parties and the Constitution, UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS, Berkeley and Los Angeles, 1961, p.72_74.

([34]) بيير منديس فرانس(Pierre Mendès France) (1907-1982):- سياسي فرنسي وُلد في باريس عام 1907، وكان ينحدر من عائلة يهودية. درس القانون وتولى عدة مناصب مهمة، من بينها منصب وكيل وزارة المالية عام 1938. خلال الحرب العالمية الثانية، انضم إلى القوات الجوية الفرنسية، لكنه اعتُقل من قِبل حكومة فيشي، وتمكن من الفرار عام 1941. لاحقًا، تولى منصب مفوض المالية، ثم أصبح وزيرًا للاقتصاد، حيث اتبع سياسة التقشف للحد من التضخم. استقال من منصبه عام 1945، لكنه استمر في مسيرته السياسية من خلال السيطرة على الحزب الراديكالي وفرض هيمنته عليه، كونه زعيم حزب اليسار الوسط. في انتخابات 1965، دعم فرانسوا ميتران ضد شارل ديغول . للمزيد من تفاصيل ينظر:

Alain Chatriot, Pierre Mendès France Pour une République moderne, Armand Colin, Paris, 2015, p.6-7.

[(35)] Maurice Duverger, la cinquième république, op.cit, p.205-206

([36]) J. A. LAPONCE, op.cit, p.76-78.

([37]) ÉRIC AGRIKOLIANSKY, Les partis politiques en France, 3º édition, ARMAND COLIN, Paris, 2015, p. 211.

([38]) ÉRIC AGRIKOLIANSKY,op.cit, p. 211_213.

([39]) عامر يوسف شريف شمدين، السياسة الديغولية خلال حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة وموقف من قضيتي الجزائر وفلسطين نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2010، ص 163-164.

[(40)] Maurice duverger, la cinquième république, ,op.cit,p.219-221.

[(41)]Maurice duverger, la cinquième république, ,Ibid ,p.202.

[42] جاك شابان دلماس(1915- 2000) (Jacques Chaban-Delmas) :- وُلد في عام 1915 في باريس، وكان سياسيًا فرنسيًا بارزًا. درس العلوم السياسية وانخرط في الخدمة العسكرية، حيث أصبح ضابطًا بعد انضمامه إلى **القوات الفرنسية الحرة** في عام 1943. تمت ترقيته إلى رتبة **جنرال** في عام 1944. بعد الحرب، انتُخب نائبًا في **الجمعية الوطنية**، وشغل العديد من المناصب البارزة خلال مسيرته السياسية. انضم إلى **الحزب الشعب الفرنسي** في عام 1947، وتولى منصب **وزير الدولة** بين عامي 1956 و1957، ثم عُين **وزيرًا للدفاع** من عام 1957 حتى 1958. للمزيد من تفاصيل ينظر

https://www.britannica.com/biography/Jacques-Chaban-Delmas

[43] جاك سوستيل(1912-1990) (Jacques Soustelle): -سياسي فرنسي، وُلد في مونبلييه بفرنسا عام 1912. أكمل تعليمه في المدرسة العليا وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة السوربون عام 1937، حيث تخصص في الأنثروبولوجيا. اتجه نحو اليسار السياسي، وأصبح في عام 1938 الأمين العام للجنة اليقظة للمثقفين المناهضين للفاشية. خلال الحرب العالمية الثانية، انضم إلى القوات الفرنسية الحرة وتولى إدارة العمليات الاستخباراتية في الجزائر من 1943 إلى 1944. كان له دور سياسي بارز بعد الحرب، إذ أصبح عضواً في الجمعية التأسيسية بين 1945 و1946، وتولى الأمانة العامة لحزب التجمع الفرنسي بقيادة شارل ديغول. لعب دوراً مهماً في عودة الجنرال ديغول إلى السلطة واستقالة بيير فليملين، وتولى لاحقاً منصب وزير الشؤون الذرية في عام 1959. للمزيد من تفاصيل ينظر

Rolland Denis, Jacques Soustelle, de l'ethnologie à la politique. In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 43 N°1 ،Janvier-mars 1996. La vie politique en France, hommes et débats, 1930-1960. pp. 137-150.

[44] Udo Kempf, Zur Kandidatenaufstellung in Frank Reich am Beispiel der „Union pour la Nouvelle République und ihrer Koalitionspartner, Duncker & Humblot , Berlin ,1973,p.38-39.

[45] Berstein,op.cit,p.91; Frank L. Wilson, FRENCH POLITICAL PARTIES UNDER THE FIFTH REPUBLIC, Proeger Pabinher, New York,1982, p.146.

[46] جان جوريس(1859-1914) (Jean Jaurès): -هو سياسي فرنسي وُلد في كاستر عام 1859 لعائلة من الطبقة الوسطى. تلقى تعليمه الثانوي وحصل على منحة دراسية للدراسة في مدرسة المعلمين العليا في باريس. في عام 1885، انتُخب نائبًا عن إقليم تارن. اشتهر بدعمه القوي لعمال مناجم كارمو في إضرابهم عام 1892. في عام 1904، كان أحد مؤسسي صحيفة **"لومانيتي** (L'Humanité). "ساهم أيضًا في توحيد التيارات الاشتراكية الفرنسية. للمزيد من تفاصيل ينظر:

https://www.britannica.com/biography/Jean-Jaures

[47] جول جوسيد(1845-1922) (Jules Guesde): -اشتراكي فرنسي وُلد في باريس عام 1845، وكان زعيم الجناح الماركسي للحركة العمالية الفرنسية. عمل في مجال الصحافة، اذ أسس الصحيفة الأسبوعية **L'Égalité** التي كانت تعبر عن أفكاره الاشتراكية. ركز برنامجه على دعم الحركة العمالية وسعى لتحقيق مطالب العمال من

خلال العمل الجماعي في مختلف المجالات. شغل عدة مناصب حكومية، وانتُخب عضوًا في مجلس النواب عام 1893، كما شغل منصب وزير بدون حقيبة بين عامي 1915 و1924.للمزيد من تفاصيل ينظر:

https://www.britannica.com/biography/Jules-Guesde

(48) François Platone, op.cit, p.20.

(49) ليون بلوم (1872-1950) (Léon Blum): -سياسي فرنسي، وُلد في باريس عام 1872. درس القانون وتخرج في عام 1894. انتُخب عضوًا في مجلس النواب عام 1919، وركز في برنامجه على الإصلاحات الاشتراكية، خاصة بعد أن واجهت حكومته معارضة قوية فيما يتعلق بتحديد ساعات العمل الأسبوعية. كما اهتم بتطوير الصناعات الحربية للدفاع الوطني وتعزيز دور البنك الفرنسي. ومع ذلك، قدم استقالته في عام 1937 بسبب رفض البرلمان منحه صلاحيات الطوارئ لمواجهة الأزمات المالية التي كانت تمر بها البلاد. عاد بلوم للحكومة عام 1938 كنائب لرئيس الوزراء، ثم شكّل حكومة تصريف أعمال لمدة شهر في عام 1946 قبل أن يتقاعد من الحياة السياسية. للمزيد من تفاصيل ينظر

https://www.britannica.com/biography/Leon-Blum

(50) J. A. LAPONCE, op.cit, p.50-53.

(51)Maurice Duverger, la cinquième république, ,op.cit,p.212-213.

(52) Gino G. Raymond, he French Communist Party during the Fifth Republic A Crisis of Leadership and Ideology, Tottenham Court Road, London, 2005, p.7-8.

(67) Henry coston, partis, journaux et hommes politiques d'hier et d'aujourd'hui sous la direction de, numéro spécial, 1960, p. 462_465.

(54) فالديك روشيه(1905-1983) (Waldeck Rochet): -سياسي فرنسي وُلد في سانت كروا عام 1905. انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي في عام 1924 والتحق بالخدمة العسكرية فيما بعد. شغل منصب رئيس **الاتحاد العام لعمال والفلاحين** (CGPT)، وبرز دوره السياسي من خلال مشاركته في الانتخابات التشريعية لعام 1945، حيث حصل على أكثر من 77 ألف صوت. تولى رئاسة اللجنة الزراعية في البرلمان خلال الفترة من 1946 إلى 1947، ثم شغل منصب رئيس المجموعة الشيوعية في الجمعية الوطنية بين عامي 1962 -1964. في انتخابات 1965 الرئاسية، دعم روشيه فرانسوا ميتران نظرًا لكونه مؤيدًا لليسار. للمزيد من تفاصيل ينظر

https://www.universalis.fr/encyclopedie/waldeck-rochet/

(55) فرانسوا ميتران(1916-1996) (François Mitterrand): -سياسي فرنسي وُلد عام 1916 في جارنات-شير-مارن بفرنسا. درس القانون والعلوم السياسية في باريس، وتم تجنيده في سلاح المشاة خلال الحرب العالمية الثانية. بعد الحرب، أصبح عضوًا في الجمعية الوطنية عام 1946، ثم تولى منصب وزير في مجلس الوزراء في الجمهورية الرابعة عام 1947. عُرف بمعارضته لسياسات شارل ديغول، حيث ترشح ممثلًا لليسار الاشتراكي والشيوعي. للمزيد من تفاصيل ينظر

DAVID S. BELL, Francois Mitterrand: A Political Biography, Polity Press, 2005.

([5]) Roger martelli, jean vigreux, serge wolikow, Le Parti rouge Une histoire du PCF 1920-2020, armand Colin, 2020, p.368_379.

[72] Henry coston, op.cit, p.369-370.

([58]) Éric agrikoliansky, op.cit, p. 168-169.

[59] عامر يوسف شريف شمدين، المصدر السابق، ص 166-167.

Berstein, op.cit, p.95-98, 200 .

[60] منير الكشو، بين الثوره والديمقراطيه:الخلفيات الفلسفية لفكر اليسار الراديكالي الفرنسي، مجلة السياسات العربية،العدد 67، المجلد 12،2024،ص23-24.

([61]) Ludmila Motejlková, op.cit, p.59-60.

([62])Jean-Jacques Becker, op.cit, p.85.

([63])Berstein, op.cit, p.25-27 .

([64]) الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص299-300.

[65])Berstein, op.cit, p.25-27 .

([66])Michelle Zancarini-Fournel Christian Delacroix, op.cit,p.595- 597.

[67]) بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر 1945-1991، ترجمه: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، 1993، ص255.

David Hanley, PARTY, SOCIETY AND GOVERNMENT(Republican Democracy in France), Berghahn Books, New York , 2002 P.145.

[68]Serge Berstein, Pierre Milza ,Histoire du XXe siècle Le monde entre guerre et paix 1945_1973, HATIER, 2013, p. 647-651.

[69] Ludmila Motejlková, op.cit, p.83

[70] Andrew Knapp, Parties and the Party System in France A Disconnected Democracy, Library of Congress,British,2004,p.34

أحمد الجزائري، كيف دخل الفرنسيون الجزائر: وصف شاهد عيان، قدّم ونشره: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1962، ص 53.

([71])Charles-Robert Ageron, Les accords d'Evian (1962), In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°35, juillet-septembre 1992. p.9_11; Jean Jacques Becker, Histoire politique de la France depuis 1945, ARMAND COLIN, Paris, 1988, p.92.

أحمد الجزائري، المصدر السابق، ص53-54.

([72]) بيار ميكال، مصدر السابق، ص255.

(73) Jean Jacques Becker, Histoire politique de la France depuis 1945, ARMAND COLIN ,Paris, 1988, p.90.

(74)Nonna Mayer. The Radical Right in France. Jens Rydgren. The Oxford Handbook of the Radical Right, Oxford University Press, 2018, p.3.

(75) بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمه: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص9-10.

Jean Jacques Becker, Histoire politique de la France depuis 1945, ARMAND COLIN, Paris, 1988, p.92.

(76)Jean Jacques Becker, Ibid, p.90; Hubert Néant, La politique en France1815-2015 , 4 ÉDITION, Hachette SUPÉRIEUR, Paris, 2015, p.648.

(77)Jean Jacques Becker, op.cit, p.96-98.

(78) Berstein ,op.cit,p.77.

(79) الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص361.

(80)Jean Jacques Becker, op.cit, p.99.

(81) Berstein,op.cit,p.77-78.

(82) Maurice Larkin, FRANCE SINCE THE POPULAR FRONT Government and People 1936-1996, Clarendon Press, Oxford,1997, p.293.

(83) Ibid.

(84) Berstein, op.cit,p.77-78.

(85) Bernard,op.cit,p.55-67.

(86) Berstein,op.cit,p.200-201.

(87)Jean Jacques Becker, op.cit, p.115.

(88) Serge Berstein, Pierre Milza ,Histoire du XXe siècle Le monde entre guerre et paix 1945_1973, HATIER, 2013, p. 674.

(89)Jean Jacques Becker, op.cit, p.119.

(90) John Gaffney, op.cit, p.65-66.

(91) Berstein, op.cit,p.277.

قائمة المصادر باللغة العربية

1- أحمد الجزائري، كيف دخل الفرنسيون الجزائر: وصف شاهد عيان، قدّم ونشره: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1962.

2- اندرياس فيرأيكه واخرون، أطلس العلوم السياسية، ترجمه سامي ابو يحيى، (بيروت: المكتبه الشرقيه،2012).
3- بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمه: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
4- بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر 1945-1991، ترجمه: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، 1993
5- الجنرال ديغول، مذكرات الامل التجديد 1958-1962، ترجمه: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.
6- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ط5، الشركة العامة للموسوعات، بيروت، 2005، ج13.
7- موريس دوفرجيه، دساتير فرنسا، ترجمة: أحمد حسيب عباس، المطبعة النموذجية.

ثانيا: المصادر الأجنبية

- المصادر الفرنسية

1- Alain Chatriot, Pierre Mendès France Pour une République moderne, Armand Colin, Paris, 2015.
2- Arnaud teyssier, histoire politique de la france la ve republique 1958-1995 de gaulle à chirac , Gérard Watele ،Paris, 1995.
3- Blandine Pénicaud ET Vincent Vidal-Naquet, Charles de gaulle, hatier Paris février, 2003.
4- ÉRIC AGRIKOLIANSKY, Les partis politiques en France, 3º édition, ARMAND COLIN, Paris, 2015.
5- François debelle, André Le Troquer (1884-1963) Président de l'Assemblée nationale, 2020.
6- François Platone , Les partis politiques en France, milan jeunesse,2003.
7- Henry coston, partis, journaux et hommes politiques d'hier et d'aujourd'hui sous la direction de, numéro spécial, 1960.
8- Hubert Néant, La politique en France1815-2015 , 4 ÉDITION, Hachette SUPÉRIEUR, Paris, 2015.
9- Jean Jacques Becker, Histoire politique de la France depuis 1945, ARMAND COLIN, Paris, 1988.
10- jean-paul charnay, les scrutins politiques en france de 1815 à 1962, librairie armand colin, 1964 .

11- Mathias bernard ،la france de mai 1958 à mai 1981 La Grande mutation ،Editions de Fallois, 1994.

12- Maurice Duverger ,La Cinquieme Republique, Deuxieme Edition, presses universities de France, paris,1960.

13- Roger martelli, jean vigreux, serge wolikow, Le Parti rouge Une histoire du PCF 1920-2020, armand Colin, 2020,

14- Serge Berstein, Pierre Milza ,Histoire du XXe siècle Le monde entre guerre et paix 1945_1973, HATIER, 2013

المصادر الانكليزية

1- Alice L. Conklin, France and its Empire Since 1870,(Oxford: Oxford University Press,2015).

2- Andrew Knapp, Parties and the Party System in France A Disconnected Democracy, Library of Congress,British,2004

3- David Hanley, PARTY, SOCIETY AND GOVERNMENT(Republican Democracy in France), Berghahn Books, New York , 2002.

4- DAVID S. BELL, Francois Mitterrand :A Political Biography, Polity Press, 2005.

11 ew Fetter Lane, London, 1998.

5- Frank L. Wilson, french political parties under the fifth republic, Proeger Pabinher, New York,1982 .

6- Gino G. Raymond, he French Communist Party during the Fifth Republic A Crisis of Leadership and Ideology, Tottenham Court Road, London, 2005

7- J. A. LAPONCE, The Government of the Fifth Republic. French Political Parties and the Constitution, UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS, Berkeley and Los Angeles, 1961.

8- john d. Huber, rationalizing parliament Legislative institutions and party politics in France, press cambridge university,1996.

9- John Gaffney ,Political leadership in France: from Charles de Gaulle to Nicolas Sarkozy ، palgrave macmillan, 2010.

10- Maurice Larkin, FRANCE SINCE THE POPULAR FRONT Government and People 1936-1996, Clarendon Press, Oxford,1997.

11- Michel Debré, Charles de Gaulle,Constitution of the Fifth French Republic,Published by Good Press, 2022.

12- Nonna Mayer. The Radical Right in France. Jens Rydgren. The Oxford Handbook of the Radical Right, Oxford University Press, 2018.

13- Philip Thody, The Fifth French Republic Presidents, politics and personalities, Routledge ، London , 1998.

14- Philip Thody, The Fifth French Republic Presidents, politics and personalities, by Rout ledge Right, Oxford University Press, 2018.

15- Serge Berstein, The Republic of de Gaulle, 1958-1969, Cambridge University Press and Editions de la mdes Sciences de l'Homme ,1993.

ثالثا: - الرسائل والاطاريح الجامعية

- الرسائل والاطاريح العربية

1- زينب عباس حسن التميمي، العلاقات الفرنسية الامريكية السياسية في عهد شارل ديغول 1958-1969، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة البصرة، كلية الآداب ، 2014.

2- عامر يوسف شريف شمدين، السياسة الديغولية خلال حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة وموقف من قضيتي الجزائر وفلسطين نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2010.

- الرسائل والاطاريح الاجنبية

1- Ludmila Motejlková, Československo a Francie 1948-1968. Československo-francouzské diplomatické a kulturní vztahy v letech 1948-1968, Univerzita Karlova v Praze, Filozofická fakulta, Ústav českých dějin, Disertační práce, 2014.

2- Udo Kempf, Zur Kandidatenaufstellung in Frank Reich am Beispiel der „Union pour la Nouvelle République und ihrer Koalitionspartner, Duncker & Humblot , Berlin ,1973.

رابعا: -الأبحاث الاكاديمية

- الأبحاث الاجنبية

1- Charles-Robert Ageron, Les accords d'Evian (1962), In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°35, juillet-septembre 1992.

2- Rolland Denis, Jacques Soustelle, de l'ethnologie à la politique. In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 43 N°1 ،Janvier-mars 1996. La vie politique en France, hommes et débats, 1930-1960.

الابحاث العربية

1- منير الكشو، بين الثوره والديمقراطيه:الخلفيات الفلسفية لفكر اليسار الراديكالي الفرنسي، مجلة السياسات العربية،العدد 67، المجلد 12،2024.

قائمة المصادر باللغة الإنكليزية

Firstly:- Arabic Sources

1. Ahmed Al-Jazairi, How the French Entered Algeria: An Eyewitness Account, presented and published by Salah al-Din al-Munajjid, Dar Al-Kitab Al-Jadid, Beirut, 1962.
2. Andreas Vierecke et al., Atlas of Political Science, translated by Sami Abu Yahya, Al-Maktabah Al-Sharqiyyah, Beirut, 2012.
3. Benjamin Stora, History of Algeria after Independence 1962–1988, translated by Sabah Mamdouh Kaadan, Publications of the Syrian General Organization for Books, Damascus, 2012.
4. Pierre Miquel, History of the Contemporary World 1945–1991, translated by Youssef Doumat, Dar Al-Jil, Beirut, 1993.
5. General Charles de Gaulle, Memoirs of Hope: Renewal 1958–1962, translated by Samouhi Fawq Al-Aadah, 1st ed., Oueidat Publications, Beirut, 1971.
6. Massoud Al-Khawand, Historical and Geographical Encyclopedia, 5th ed., Vol. 13, General Company for Encyclopedias, Beirut, 2005.
7. Maurice Duverger, The Constitutions of France, translated by Ahmed Haseeb Abbas, Al-Namouzajiyyah Press.

secondly:- French Sources

2. 1. Alain Chatriot, Pierre Mendès France Pour une République moderne, Armand Colin, Paris, 2015.
3. Arnaud teyssier, histoire politique de la france la ve republique 1958-1995 de gaulle à chirac , Gérard Watele ،Paris, 1995.
4. Blandine Pénicaud ET Vincent Vidal-Naquet, Charles de gaulle, hatier Paris février, 2003.
5. ÉRIC AGRIKOLIANSKY, Les partis politiques en France, 3º édition, ARMAND COLIN, Paris, 2015.
6. François debelle, André Le Troquer (1884-1963) Président de l'Assemblée nationale, 2020.
7. François Platone , Les partis politiques en France, milan jeunesse,2003.

8. Henry coston, partis, journaux et hommes politiques d'hier et d'aujourd'hui sous la direction de, numéro spécial, 1960.
9. Hubert Néant, La politique en France1815-2015 , 4 ÉDITION, Hachette SUPÉRIEUR, Paris, 2015.
10. Jean Jacques Becker, Histoire politique de la France depuis 1945, ARMAND COLIN, Paris, 1988.
11. jean-paul charnay, les scrutins politiques en france de 1815 à 1962, librairie armand colin, 1964 .
12. Mathias bernard ،la france de mai 1958 à mai 1981 La Grande mutation ،Editions de Fallois, 1994.
13. Maurice Duverger ,La Cinquieme Republique, Deuxieme Edition, presses universities de France, paris,1960.
14. Roger martelli, jean vigreux, serge wolikow, Le Parti rouge Une histoire du PCF 1920-2020, armand Colin, 2020,
15. Serge Berstein, Pierre Milza ,Histoire du XXe siècle Le monde entre guerre et paix 1945_1973, HATIER, 2013

-English Sources

1. Alice L. Conklin, France and its Empire Since 1870,(Oxford: Oxford University Press,2015).
2. Andrew Knapp, Parties and the Party System in France A Disconnected Democracy, Library of Congress,British,2004
3. David Hanley, PARTY, SOCIETY AND GOVERNMENT(Republican Democracy in France), Berghahn Books, New York , 2002.
4. DAVID S. BELL, Francois Mitterrand :A Political Biography, Polity Press, 2005.
5. ew Fetter Lane, London, 1998.
6. Frank L. Wilson, french political parties under the fifth republic, Proeger Pabinher, New York,1982 .
7. Gino G. Raymond, he French Communist Party during the Fifth Republic A Crisis of Leadership and Ideology, Tottenham Court Road, London, 2005
8. J. A. LAPONCE, The Government of the Fifth Republic. French Political Parties and the Constitution, UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS, Berkeley and Los Angeles, 1961.

9. john d. Huber, rationalizing parliament Legislative institutions and party politics in France, press cambridge university,1996.
10. John Gaffney ,Political leadership in France: from Charles de Gaulle to Nicolas Sarkozy ، palgrave macmillan, 2010.
11. Maurice Larkin, FRANCE SINCE THE POPULAR FRONT Government and People 1936-1996, Clarendon Press, Oxford,1997.
12. Michel Debré, Charles de Gaulle,Constitution of the Fifth French Republic,Published by Good Press, 2022.
13. Nonna Mayer. The Radical Right in France. Jens Rydgren. The Oxford Handbook of the Radical Right, Oxford University Press, 2018.
14. Philip Thody, The Fifth French Republic Presidents, politics and personalities, Routledge ، London , 1998.
15. Philip Thody, The Fifth French Republic Presidents, politics and personalities, by Rout ledge Right, Oxford University Press, 2018.
16. Serge Berstein, The Republic of de Gaulle, 1958-1969, Cambridge University Press and

a. Editions de la mdes Sciences de l'Homme ,1993.

Thirdly:- Theses and Dissertations

-Arabic Theses

1. Zainab Abbas Hassan Al-Tamimi, Franco-American Political Relations during the Era of Charles de Gaulle (1958–1969), Unpublished MA Thesis, University of Basra, College of Arts, 2014.
2. Amer Yousef Sharif Shamdin, Gaullist Policy during the Rule of the Fifth French Republic: The Cases of Algeria and Palestine as a Model, Unpublished MA Thesis, University of Mosul, College of Arts, 2010.

-Foreign Theses

1. Ludmila Motejlková, Československo a Francie 1948-1968. Československo-francouzské diplomatické a kulturní vztahy v letech 1948-1968, Univerzita Karlova v Praze, Filozofická fakulta, Ústav českých dějin, Disertační práce, 2014.
2. Udo Kempf, Zur Kandidatenaufstellung in Frank Reich am Beispiel der „Union pour la Nouvelle République und ihrer Koalitionspartner, Duncker & Humblot , Berlin ,1973.

-Academic Articles and Research Papers

Fourthly:- Foreign Articles

1. Charles-Robert Ageron, Les accords d'Evian (1962), In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°35, juillet-septembre 1992.
2. 3. Rolland Denis, Jacques Soustelle, de l'ethnologie à la politique. In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 43 N°1 ،Janvier-mars 1996. La vie politique en France, hommes et débats, 1930-1960.

-**Arabic Articles**

1. Mounir Al-Kachou, Between Revolution and Democracy: The Philosophical Background of the French Radical Left's Thought, Arab Politics Journal, Issue 67, Vol. 12, 2024.

The Internal Political Developments in France During the Era of Charles de Gaulle, 1958–1968

Zainab Raad Sabeih **Prof. Dr. Enas Saadi Abdulla**

College of Arts- Al-Mustansiriyah University

zraad979@gmail.com

Keywords: De Gaulle, Constitution, France, Algeria, Elections

Summary:

The objective of this study is to highlight the political developments in France during the period from 1958 to 1968—a pivotal era marked by the establishment of the Fifth Republic and the redefinition of the French political system. Charles de Gaulle played a key role in shaping a new government after being granted exceptional powers, most notably the authority to revise the constitution, enforce a state of emergency in times of national threat, and assert control over the executive branch. These reforms contributed to the consolidation of a stable political system that had a profound impact on French political life, particularly in weakening opposition parties such as the leftist and communist factions.

In regard to the Algerian crisis, de Gaulle succeeded in negotiating with Algerian leaders, leading to the signing of the Évian Accords in 1962, which brought an end to the war and declared Algeria's independence. This period also witnessed a significant electoral reform, as de Gaulle proposed a constitutional amendment to have the President of the Republic elected through direct popular vote instead of by an electoral college. He insisted on enacting this change through a popular referendum, which was successfully adopted in 1965, thereby strengthening the role of the presidency and granting it direct popular legitimacy.